مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 26 نيسان 2024

مقالات وتقارير

جيروزاليم بوست: لماذا يتم العثورعلى صواريخ إيرانية شبه سليمة في النقب - شرح

بقلم أودي عتصيون

على الرغم من ادعاءات الجيش الإسرائيلي بأنه تم اعتراض 99% من الصواريخ الإيرانية التي تم إرسالها في 14 أبريل/نيسان، إلا أنه لا يزال يتم اكتشاف أجزاء الصواريخ في صحراء يهودا.

تفاجأ المسافرون الذين كانوا يسيرون في منطقة عراد بصحراء يهودا، مستمتعين بالليل المرصع بالنجوم، عندما وجدوا أنفسهم واقفين بجوار صاروخ باليستي من بقايا الهجوم الكبير الذي شنته طهران ضد إسرائيل، وشمل أكثر من 300 طائرة مسيرة، وصواريخ كروز، والصواريخ الباليستية. وهذا ليس الصاروخ الأول الذي يتم اكتشافه في الجنوب منذ الهجوم. وتم اكتشاف صواريخ مماثلة في مكان قريب في منطقة البحر الميت بعد ذلك مباشرة. فكيف لا يزال المدنيون يجدون صواريخ على الأرض بعد عشرة أيام من الهجوم، خاصة بعد أن صرح المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي بأن نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي نجح في اعتراض 99٪ منها؟

الصواريخ الإيرانية: كيف تعمل؟

وقد اتخذ الجيش الإسرائيلي قراره بالكشف عن هذه المعلومات لأن بعض الصواريخ أصابت قاعدة نيفاتيم بنجاح، وتم الإبلاغ عن ذلك في الخارج. وعلى الرغم من عدم الرد بشكل مباشر على التقارير التي تفيد بإصابة طائرة نقل في الهجوم، فقد قدم الجيش الإسرائيلي تفسيرًا للصواريخ السليمة تقريبًا التي تم اكتشافها في النقب. والصاروخ الذي تم العثور عليه هذا الأسبوع هو صاروخ عماد الإيراني، وهو أحد نوعي الصواريخ الباليستية المستخدمة في الهجوم، إلى جانب صاروخ حيبر شيكان. ويعد عماد نسخة متقدمة من صاروخ شهاب 3 القديم، ويعتمد في حد ذاته على صاروخ رودونج الكوري الشمالي. أطلقت إيران 110 صواريخ باليستية على إسرائيل. ويحتوي كل صاروخ على محركات صاروخية تزوده بالسرعة اللازمة للخروج

من الغلاف الجوي، وخزانات وقود كبيرة مصممة للسماح للمحركات بالسفر لمسافات طويلة، وصندوق نظام التحكم، ورأس حربي يحتوي على المادة المتفجرة.

والرأس الحربي للعماد متطور نسبيا: فهو يحتوي على 750 كيلوغرامًا من المتفجرات القادرة على التسبب بأضرار حتى للهياكل المحمية. وتسمح زعانف الصاروخ بإصابة الهدف بدقة والمناورة في محاولة لتضليل الأنظمة الدفاعية. ويصل مدى الصاروخ إلى حوالي 1700 كيلومتر، وهو مصمم لإصابة الهدف بدقة تصل إلى 10 أمتار.

ويوضح الخبير في برنامج الصواريخ الإيراني تال عنبار أن "الرأس الحربي هو الحمولة التي يحملها الصاروخ، والغرض منها كله هو وضعه في المدار في الطريق إلى الهدف". "يعمل المحرك على تسريع الصاروخ، ويطير إلى إسرائيل في مسار باليستي على ارتفاع أقصى يبلغ 110-140 كيلومترًا فوق سطح الأرض. وفي مكان ما فوق غرب إيران أو فوق العراق، ينفصل الرأس الحربي عن غلاف الصاروخ الثقيل والأخرق الذي يحمل بحيث يتمكن من المناورة بسهولة نحو الهدف، فالرأس الحربي هو الجزء الخطير الذي يجب اعتراضه، أما بقية الصاروخ فيصل إلى إسرائيل من دون وقود، وطالما سقط في منطقة غير مأهولة فلن يسبب أي ضرر.

تبلغ كلفة صاروخ Arrow-2 حوالي 3 ملايين دولار. والهدف هو تدمير الهدف بأقل عدد ممكن من الصواريخ الاعتراضية. ولهذا السبب تم بذل الكثير من الجهود لتطوير أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلي للتمييز بين الرأس الحربي والصاروخ نفسه، وهذا يمكننا من إطلاق صاروخ اعتراضي على الهدف الصحيح وعدم إضاعة صاروخ اعتراضي على الصاروخ نفسه، طالما أنه ليس على وشك الهبوط في منطقة مأهولة بالسكان. ولذلك فإن الصواريخ التي تم إطلاقها باتجاه نيفاتيم وأهداف أخرى في النقب سقطت في الجنوب ولكن بعيداً عن الأهداف التي كانت تستهدفها. وعندما تكون في النقب خالية من الرؤوس الحربية، فهي مجرد قصاصات معدنية، يجمعها الجيش الإسرائيلي ببطء للبحث وتحليل قدرات العدو.

* * *

جيروزاليم بوست: أيها السياسيون: تعلموا من الجنرالات الذين تولوا المسؤولية بعد 7 أكتوبر. - تعليق

بقلم تمار أوريل بيري

المنظور الواسع: على السياسيين أن ينظروا إلى جنرالات الجيش الإسرائيلي الذين أخذوا على محمل الجد الكارثة التي وقعت في 7 أكتوبر، وأن يستوعبوا ما يعنيه أن يكونوا جزءًا من الفشل المنهجي حقًا. هناك ما يمكن قوله لجميع قادة الجيش الإسرائيلي الذين استقالوا خلال الحرب. ومن المخيب للآمال حتماً أن نرى هذا العدد الكبير من المسؤولين الرفيعي المستوى يتراجعون يوماً بعد يوم، وهم يعلمون أنه مهما حدث، فإن الأمور ستنتقل إلى شخص أقل خبرة قليلاً وأقل تكيفاً.

وفي الوقت نفسه، من المنعش للغاية أن نرى أشخاصاً - وأنا أكره أن أقول ذلك، ولكن بشكل خاص الرجال - في أدوار قيادية في إسرائيل يتحملون المسؤولية عن إخفاقاتهم. وبالفعل، عندما يتعلق الأمر بالمؤسسة الدفاعية الإسرائيلية، كان السابع من أكتوبر بمثابة فشل القرن.

الاستقالة وتحمل المسؤولية

هذا الأسبوع، أعلن رئيس مديرية الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي أهارون حاليفا استقالته بعد أكثر من 38 عامًا من خدمة بلاده. وذكر في خطاب استقالته أنه يود تحمل مسؤولية ما حدث في 7 أكتوبر، ووعد ببذل قصارى جهده لإكمال أكبر عدد ممكن من أهداف الحرب. لم يكن تقاعده غير متوقع. في الواقع، في نوفمبر/تشرين الثاني، كان يُنظر إليه من داخل قسم الاستخبارات على أنه "بطة جالسة".

كما استقال رئيس تحليل الاستخبارات في جيش الدفاع الإسرائيلي أميت سار مؤخرًا. ومع ذلك، كان يفعل ذلك لأسباب شخصية وطبية. ومع ذلك، فإن استقالته كانت وشيكة، حيث اعتبره البعض المسؤول الأكبر عن عدم توقع غزو 7 أكتوبر من قبل حماس. وبدون تشخيصه غير المتوقع بالسرطان، كان ساعر سيستقيل في يونيو/حزيران بسبب إخفاقاته المحيطة بالغزو. ففي نهاية المطاف، يشكل التحليل الاستخباراتي مكان الفشل الرئيس، وهو ما قلل إلى حد كبير من تقدير احتمالات ونطاق الهجوم الوشيك من جانب حماس.

هذه الموجة هي مجرد الأحدث في سلسلة من الاستقالات السابقة والوشيكة بسبب الإخفاقات الشاملة المحيطة بـ 7 أكتوبر. ففي شهر فبراير، كان ضابط مخابرات في الجيش الإسرائيلي برتبة رائد متوسطة من فرع التحليل الفلسطيني أول من يستقيل بسبب الفشل في توقع غزو حماس والتحذير منه. وبعد شهر واحد، قال مسؤولو الدفاع إن هرتسي هليفي يعتزم إعلان استقالته من منصبه في وقت ما بين أيلول\سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر حتى إنهاء التحقيقات الداخلية بشأن الحرب وتقديمها إلى المسؤولين الحكوميين المعنيين في ذلك الوقت.

وهذا النهج، الذي اتخذه العديد من هؤلاء القادة من ذوي الخبرة، هو النهج الذي استحق احترامي. على الرغم من الفشل الذريع الذي شهدناه في السابع من أكتوبر/تشرين الأول. هؤلاء هم الأشخاص الذين ينظرون إلى الدمار والذعر الذي ضرب بلادنا ويحنون رؤوسهم خجلاً - وهذا أمر له ما يبرره. ولكن لا يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للحكومة الإسرائيلية.

اعترف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أنه يجب التحقيق مع الجميع، "بمن فيهم أنا"، ومحاسبتهم في نهاية المطاف، وذلك في مؤتمر صحفي عُقد بعد ما يزيد قليلاً عن أسبوعين من مذبحة 7 أكتوبر/تشرين الأول. ولكن في كل مقابلة أجراها مع وسائل الإعلام الدولية بعد ذلك، كان يتهرب مراراً وتكراراً من اللوم، قائلاً إن الأمر سيتحدد بعد الحرب.

لقد حافظ التحالف باستمرار على هذه الرسائل، وهذا الانحراف لإبقاء جمهوره مشتتًا بينما يبحث يائسًا عن الجهة التي يجب إلقاء اللوم عليها. في الواقع، أشار الكثيرون إلى الجيش الإسرائيلي. وكرر وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير – بعد ثلاثة أيام فقط من اختطاف المئات ومقتل أكثر من ألف وإصابة الآلاف في 7 أكتوبر – أنه يلقي باللوم على بيني غانتس وغادي آيزنكوت.

إن "المخزي" لم يبدأ حتى في وصف هذا السلوك الذي أصبح منذ أكتوبر/تشرين الأول أمراً منتظماً، إذ تبذل الحكومة كل ما في وسعها لإخفاء أي لوم محتمل قد يوجه إليها، ظناً منها أن أحداً لن يلاحظه. ومن حسن الحظ أن الإسرائيليين ليس لديهم ذاكرة قصيرة. فقد تعلمنا طوال تاريخ اليهودية الواسع أن نتذكر. وهذا لا يعني أن الحكومة يجب أن تسقط، وأن يستقيل

عضو كنيست واحد في كل مرة. بل إذا كانت تريد حفظ ماء وجهها .ليس الآن، بل في كتب التاريخ التي ستنظر إليهم بازدراء. فيتعين عليها أن تجري انتخابات مع إدراك أن الأزمة التي حلت بالشعب أدت إلى فقدانه كل أمل. والثقة في حكومته.

يجب على السياسيين أن ينظروا إلى جنرالات الجيش الإسرائيلي الذين أخذوا على محمل الجد الكارثة التي وقعت في 7 أكتوبر وأن يستوعبوا حقًا ما يعنيه أن يكونوا جزءًا من الفشل المنهجي. وهذا الشعور بالمسؤولية والمساءلة هو ما يجب أن يدفعهم إلى تشجيع الانتخابات. وإذا لم يفعلوا ذلك فإن التاريخ .وأعينه عليهم، كما كتب لين مانويل ميراندا .سيتذكرهم باعتبارهم خذلوا بلدهم ويحاولون بدل ذلك إنقاذ أنفسهم بأي وسيلة ضرورية.

* * *

جيروزاليم بوست: أمن إسرائيل مهدد بالقيادة غير الكفؤة - رأي

بقلم شيروين بومرانتز

جزء كبير من مشكلتنا هو بنية نظامنا البرلماني الذي يجعل التعيينات الوزارية مكافأة على الولاء الحزبي ودعم الائتلاف الحاكم.

ذكرت الحائزة على جائزة بوليتزر بيجي نونان في مقال رأي نشرته صحيفة وول ستريت جورنال الأسبوع الماضي أن القيادة السيئة تمثل تهديدًا للأمن القومي. وكانت بالطبع تتحدث عن الوضع في الولايات المتحدة. وقالت في مقالتها: "إن جودة قادتنا تتدهور، ونحن معتادون على ذلك لدرجة أنه لم يعد يثير قلقنا بعد الآن".

عند قراءة هذه الجملة، لم يسعني إلا أن أرى أوجه الشبه بين وضعنا هنا في إسرائيل والعملية السياسية التي تضمن تقريبًا أن الأشخاص الذين يصلون إلى القمة ليسوا بالضرورة أفضل الأشخاص لهذا المنصب. ولا شك أن قيادتنا الأخيرة لا ترقى إلى مستوى أولئك الذين قادونا في الماضي: ديفيد بن غوريون، وغولدا مئير، ومناحيم بيغن، وحاييم وايزمان، وأبا إيبان، وحاييم هرتسوغ - الأشخاص الذين، حتى لو اختلفنا مع آرائهم، وقراراتهم فقد احترمنا نزاهتهم وفطنتهم المهنية. والأهم من ذلك، أننا لم نشكك أبدًا في أن تلك القرارات كانت دائمًا في مصلحة دولة إسرائيل ولم يتم اتخاذها لتعزيز حياتهم السياسية.

وبينما يبدو أن عامة الناس قد تقبلوا هذا الوضع وعادوا إليه، فإن حقيقة أن هذا الحال يلاحظه أعداؤنا أيضًا. ففي نهاية المطاف، كل ما يجري هنا تتم تغطيته في الصحافة العالمية وكأن إسرائيل أهم دولة في العالم. وإلا فكيف نفسر المظاهرات العالمية الحاشدة ضد إسرائيل، وفي كثير من الأحيان ضد اليهود أيضًا الذين يشكلون 0.2% فقط من سكان العالم البالغ عددهم 8 مليارات نسمة؟

ونظراً لأن كل هذا يراه أعداؤنا يجعل القيادة السيئة مشكلة أمن قومي، ويجعل أعداءنا يعتقدون أننا ضعفاء، بل والأسوأ من ذلك أننا أغبياء، لأننا وضعنا بعضًا من قيادتنا في المناصب التي يشغلونها الآن. فما الذي ساهم في هذا الوضع وكيف نصححه؟ إن التصحيح مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى في ضوء أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر والحرب التي تبدو بلا نهاية مع حماس، وعدم قدرتنا على إطلاق سراح المحتجزين لدينا يسلط الضوء بشكل أكبر على هذا الأمر.

إشكالية هيكل النظام البرلماني

جزء كبير من مشكلتنا هو بنية نظامنا البرلماني الذي يجعل التعيينات الوزارية مكافأة على الولاء الحزبي ودعم الائتلاف الحاكم. ونتيجة لذلك، فإن الأشخاص الذين يرأسون وزاراتنا ليسوا أفضل الأشخاص في إسرائيل لهذا المنصب، بل هم أفراد "دفعوا مستحقاتهم السياسية" وتتم مكافأتهم بإعطائهم "بدلات" كبيرة جدًا بالنسبة لهم. وإلا كيف يمكن تفسير تعيين بتسلئيل سموتريتش وزيرًا للمالية، وهو محام ليس لديه خلفية اقتصادية؟ أو إيتامار بن غفير، وهو محام أيضًا، أدين عام 2007 بالتحريض على العنصرية وتم رفضه في الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي بسبب آرائه السياسية اليمينية المتطرفة، ويشغل الآن منصب وزير الأمن القومي؟ أو أوريل بوسو، وهو محام آخر ليس لديه خبرة في الإدارة الصحية، ويعمل الآن وزيراً للصحة. والقائمة تطول. وما يتعين على إسرائيل أن تفعله بعد انتهاء الحرب الحالية مع حماس هو إعادة هيكلة الحكومة الوزارية بحيث يتمكن رئيس الوزراء المقبل من اختيار أفضل الأشخاص في البلاد لكل منصب من المناصب المتاحة. فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون وزير المالية شخصًا من المجتمع المالي يتمتع بخبرة في إدارة المؤسسات الكبيرة نسبيًا في هذا القطاع ولديه خبرة في الاقتصاد العالمي وتشغيل أسواق رأس المال. يجب أن يكون وزير الأمن الوطني شخصًا من ذوي الخبرة في القطاع العام ومجال الدفاع و/أو لديه خلفية في المشاركة في مجال الأمن الخاص مع فهم قضايا الأمن القومي. ويشترط أن يكون وزير التربية والتعليم من أمهر الإداريين التربويين في البلاد، وله خبرة في رئاسة المؤسسات التعليمية الكبرى. وينبغي أن ينطبق الأمر نفسه على كل وزارة، والحقيقة أن إسرائيل لديها وفرة من الأشخاص المؤهلين في كل قطاع من القطاعات المعنية.

وبطبيعة الحال، كان التحدي دائمًا يتمثل في إقناع الأفضل والألمع بدخول الساحة السياسية. بشكل عام، عندما يتم التواصل مع هؤلاء الأشخاص، فإنهم يبتسمون ويقولون إنهم غير مستعدين للتعامل مع سياسة الحضيض التي تأتي مع الترشح للمناصب. ومع ذلك، فإن النهج المذكور أعلاه يتيح للأشخاص المؤهلين الالتحاق بالخدمة الحكومية والاستفادة من خبراتهم من أجل خير ورفاهية البلاد من دون الاضطرار إلى التفاوض بشأن المستنقع الانتخابي.

وعلى افتراض أن إسرائيل ستكون مستعدة لقبول هذا التغيير في هيكل مجلس الوزراء، فإن الخطوة التالية، بعد تحديد المرشحين المناسبين، ستكون أن تجتمع مجموعة صغيرة من أعضاء المجتمع الذين يتمتعون باحترام كبير مع كل مرشح على حدة لتشجيعه على الموافقة على منح 2-3 سنوات من وقته لإعادة بناء البرنامج السياسي الإسرائيلي. وباعتباري متفائلًا مؤمنًا بنجاح إسرائيل المستمر كوطن للشعب اليهودي، فإنني على قناعة بأن هذه الآفاق سترقى إلى مستوى الحدث وتلبية النداء.

إن مستقبلنا يعتمد على نظرة العالم إلى إسرائيل باعتبارها قوة اقتصادية قوية تتمتع بإدارة سياسية جيدة. إن أمننا المستقبلي كأمة يعتمد على الانطباع العام بأن هذه الجوانب الثلاثة صحيحة. الآن مهمتنا هي تحقيق ذلك. يمكننا أن نفعل ما لا يقل.

* * *

جيروزاليم بوست: خبير: حل جيش حماس وتشكيل دولة فلسطينية ذات سيادة من شأنه أن يجلب "التغيير"

بقلم ناثان كلابين

تقترح حماس وقف إطلاق النار لمدة خمس سنوات وإجراء انتقال سياسي في حالة إنشاء دولة فلسطينية. وتشير هذه الخطوة إلى التحول من القتال المسلح، بما في ذلك حل جناحها العسكري.

أعلنت حماس من خلال مسؤول كبير عن استعدادها للدخول في وقف لإطلاق النار لمدة خمس سنوات أو أكثر مع إسرائيل والانتقال إلى كيان سياسي إذا تم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على طول حدود ما قبل العام 1967.

عبّر المسؤول خليل الحية الذي يعتبر اليد اليمنى للسنوار عن هذه الآراء خلال مقابلة أجريت معه مؤخرا وسط مفاوضات وقف إطلاق النار المتوقفة. وأشار الحية إلى أن هذا سيكون مجرد موقف مؤقت حتى يحتفظ الفلسطينيون بـ"حقهم التاريخي في الأراضي الفلسطينية كلها". وأشار إلى استعداد حماس للانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل حكومة موحدة لغزة والضفة الغربية وحل جناحها العسكري. وعلى الرغم من الدمار الذي سببته الأعمال العدائية الأخيرة، رفض الحية المحاولات الإسرائيلية للقضاء على حماس، لكنه تحدثت عن هدنة محتملة قريبًا.

وقدم المحاضر في جامعة بيرزيت ووزير العمل السابق في السلطة الفلسطينية غسان الخطيب وجهة نظره لموقع ميديا لاين. وأشار إلى أنه "من المفيد الانتظار لمعرفة ما إذا كان هذا البيان يعكس تحولًا كبيرًا"، مسلطًا الضوء على التناقض الشائع بين تصريحات قادة حماس الفردية وموقف الحركة الرسمي. وأوضح أيضًا الديناميكيات الداخلية داخل حماس: "يمكن أن يعكس البيان أيضًا المعارضة والنقاش داخل حماس. فلدى القادة وجهات نظر مختلفة، ولكنه قد يكون أيضًا تكتيكًا، مع الأخذ في الاعتبار تهديد الجيش الإسرائيلي بدخول رفح الوشيك." وأضاف أنه على الرغم من أن الوعد بحل الجناح العسكري والسعي إلى إقامة دولة ذات سيادة كان ملحوظًا، إلا أن "استعداد حماس لإلقاء سلاحها ليس شيئًا تسمعه كل يوم. إن حل الجناح العسكري لحماس والانضمام إلى دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود عام 1967 من شأنه أن يؤدي إلى تغيير قوي.

ومهما كانت أسباب الإدلاء بهذا البيان الآن، فمن المهم الحوار مع حماس لأنها جزء مهم جدًا من السياسة الداخلية الفلسطينية. شاء الإسرائيليون ذلك أم لا، هذه هي الحقيقة. وحتى لو كان البيان الذي أدلى به الحية يتضمن شروطًا من غير المرجح أن تقبلها إسرائيل، فمن المهم مواصلة الحوار، وهذا ينطبق أيضًا على أميركا والدول الغربية الأخرى".

بينما يؤكد الدكتور الخطيب أهمية الحوار مع حماس على الرغم من الشكوك حول نواياها، فيقترح البعض وجهة نظر أكثر حذراً، ويشككون في صدق تصريحات حماس، ويقترحون أن دوافعها قد تتأثر بالتهديد المباشر بالعمل العسكري الإسرائيلي.

وقال النائب السابق لمستشار الأمن القومي والزميل البارز في معهد دراسات الأمن القومي تشاك فريليتش لصحيفة ميديا لاين: "إن حماس تدرك زوالها الوشيك إذا دخل الجيش الإسرائيلي إلى رفح. إن الإدلاء بتصريحات رائعة مثل تلك التي أدلى بها الحية يمنحها المزيد من الوقت ويغذي السرد الذي يؤمن به مؤيدوهم في العالم. ومع ذلك، يجب على القادة الإسرائيليين

مواصلة هذا الحوار في المستقبل إذا كانت لدينا حكومة مختلفة". وأضاف: إذا كان تصريح الحية جديًا، فعليهم أن يكونوا منفتحين على الحوار بعد تنفيذ إسرائيل خطط الدخول إلى رفح. ومن المشكوك فيه أن تقبل إسرائيل بمثل هذا الحوار، لأنها لاتزال ملتزمة بتفكيك حماس. وبعد إخراج حماس من رفح، يجب على الفلسطينيين الإعلان عن مبادرة مع كبار قادتهم أو بإعلان رسمي".

وفي حين حافظت حماس في السابق على موقف متشدد ضد إسرائيل، فإن هذا التحول نحو حل الدولتين المحتمل يمثل تنازلاً ملحوظاً. ومع ذلك، يظل من غير الواضح ما إذا كان هذا يعني حلاً دائمًا للصراع، أم مجرد خطوة مؤقتة نحو هدف حماس الطويل الأمد المتمثل في تدمير إسرائيل. ولم تعلق إسرائيل ولا السلطة الفلسطينية بعد.

* * *

جيروزاليم بوست: سقطت الأقنعة في جامعة كولومبيا: الطلاب ينقلبون على أقرانهم اليهود – رأي

بقلم زينة راخاميلوفا

يبدو الأمر كما لو كان في ثلاثينيات القرن العشرين لأنه أصبح من الطبيعي مرة أخرى أن تكون معاديًا للسامية. من المرجح أن كلمات الخوف الصادرة عن الجاليات اليهودية في الشتات هي ما سمعناه في ألمانيا عندما وصل النازيون إلى السلطة.

أرسل الحاخام في جامعة كولومبيا رسالة إلى الطلاب اليهود جاء فيها: لقد أوضحت أحداث الأيام القليلة الماضية، خاصة الليلة الماضية، أن السلامة العامة في جامعة كولومبيا وشرطة نيويورك لا تستطيع ضمان سلامة الطلاب اليهود في مواجهة معاداة السامية والفوضى. يؤلمني بشدة أن أقول إنني أوصي بشدة بالعودة إلى المنزل في أقرب وقت ممكن والبقاء في المنزل حتى يتحسن الواقع داخل الحرم الجامعي وما حوله بشكل كبير.

جاءت هذه الرسالة بعد فترة وجيزة من أيام من الاحتجاجات في حرم جامعة كولومبيا بالتوازي مع شهادة رئيسة المدرسة أمام الكونغرس حول معاداة السامية التي تحدث في حرمها الجامعي. تجمع أكثر من مئتين من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس المؤيدين لحماس في الحرم الجامعي الرئيس في جامعة كولومبيا فيما لا يمكن وصفه إلا بأنه تجمع كراهية معاد للسامية. أقام المتظاهرون "مناطق محررة"، ونصبوا الخيام، وهتفوا بإهانات معادية للسامية، وضايقوا الطلاب اليهود قبل أن تضطر شرطة نيويورك إلى الدخول إلى الحرم الجامعي الرئيس لاعتقال عدة أشخاص؛ وهتف المتظاهرون: "لا تنسوا السابع من أكتوبر أبدًا. لن يحدث ذلك مرة أخرى واحدة، ولا خمس مرات، ولا عشرة، ولا مئة، ولا ألف، بل عشرة آلاف مرة. السابع من أكتوبر سيكون كل يوم بالنسبة لك. إن بعضهم صرخ "نحن حماس". حتى أن الطلاب الداعمين لإسرائيل في جامعة كولومبيا ذكروا أن بيئة الحرم الجامعي أصبحت معادية للغاية لدرجة أن العديد من أعضاء هيئة التدريس اختاروا إلغاء الفصول الدراسية، وأن بعض الطلاب يخشون الذهاب إلى الحرم الجامعي تمامًا.

لم يكن لهذه الاحتجاجات في كولومبيا أي علاقة بتحرير فلسطين، بل كانت لها علاقة بمضايقة الشعب اليهودي والدعوة إلى القضاء على الدولة اليهودية.كولومبيا غير قادرة على التعامل مع الطلاب العدوانيين والعنصريين الذين يعصون القانون ومستعدون لاستخدام العنف لدفع أجندتهم السياسية. ولأي سبب كان، لم تعد المدرسة قادرة على حماية الطلاب اليهود.

إن الحوادث المروعة التي وقعت في كولومبيا واحدة من العديد من القضايا التي حدثت في الأسبوع الماضي. أدرجت الولايات المتحدة أكثر من 40 مدرسة تخضع للتحقيق بتهمة معاداة السامية. وسمحت جامعة ولاية أوهايو بمسيرة مؤيدة لحماس في حرمها الجامعي، حيث هتف المتظاهرون: "على الصهاينة الرحيل".ولم يكن هناك أي شرطة أو موظفين إداريين في الحرم الجامعي، بينما كان الطلاب اليهود يتعرضون لذلك.

وفي جامعة لويولا، عطل طلاب القانون فعالية تحدث فيها جندي من الجيش الإسرائيلي. قام المتظاهرون بمضايقة اليهود وصرخوا: "أخرجوا من هنا، أيها الشعب اليهودي الصغير القبيح"، ورفعوا أيديهم الملطخة باللون الأحمر. وفي جامعة جنوب كاليفورنيا، قام الطلاب المؤيدون لحماس بمنع الطلاب اليهود في جامعة ييل ودفعهم ومهاجمتهم خلال مظاهرة احتجاجية. كما هتف المتظاهرون في جامعة ييل عندما تمت إزالة العلم الأميركي من سارية العلم في الحرم الجامعي، حيث تضمنت العديد من هذه المسيرات المؤيدة للإرهاب هتافات "الموت لأميركا".

تقع الجامعات في أيدي مؤيدي الإرهاب وتمثل سابقة من خلال إظهار للطلاب أن العنف والتحرش ومعاداة السامية يمكن أن توجد في الحرم الجامعي من دون عواقب. إن ما يحدث في شوارع أميركا، وفي جامعات النخبة، وفي شركات التكنولوجيا يصل إلى نقطة الغليان، وقد رأى الشعب اليهودي بالفعل كيف يحدث هذا بالنسبة لنا.

لقد عرفنا دائمًا أنه لا يمكن لأي شخص أن يحمينا غير أنفسنا، ولهذا السبب فإن 95٪ من المجتمع اليهودي هم من الصهاينة. نيويورك هي المدينة التي يوجد بها أكبر عدد من اليهود خارج إسرائيل. عندما لا تتمكن مدارسهم، والحكومة، وجهات إنفاذ القانون من حمايتهم، فقد حان الوقت للتفكير في العودة إلى ديارهم. وبينما كنت محظوظاً بمعرفة بعض الحلفاء غير اليهود المذهلين، فإن الفظائع التي ارتكبتها حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول، وكيف تخلى الناس خارج الجالية اليهودية عن أصدقائهم اليهود، والدعم المثير للاشمئزاز الذي تلقته حماس في العالم أظهر لي أنه في النهاية ليس لدينا سوى بعضنا البعض.

* * *

موقع واللا: في الطريق إلى رفح، المعركة التي يجب أن ينتصر فيها الجيش الإسرائيلي، هل يتوقفون لتسمية رئيس أمان؟

بقلم نير كيبنيس

إن الجيش الإسرائيلي الذي يواجه أياماً مصيرية في رفح والقطاع الشمالي، عليه أن يواجه ليس التحدي المهني فقط، بل محاولة تحويله إلى هيئة يعتمد قادتها على رحمة السياسيين أيضًا. استقالة اللواء أهارو حاليفا من منصبه التي هي في الواقع استقالة من الخدمة الدائمة في الجيش الإسرائيلي لم تتصدر عناوين الأخبار ليس فقط مسألة من سيكون الرئيس المقبل

للجيش الإسرائيلي، ولكن أيضًا من سيعين كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي الذين في عاصفة المعركة لم يبدأوا بعد لعق جراح السابع من أكتوبر؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لن تؤثر على الإطار الأمني الأكبر والأهم في حياتنا فقط، بل ستؤثر أيضًا على المؤسسات الأخرى في البلاد.

يبدو أن الإجراء واضح: رئيس الأركان يعين كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي، وبما أن هذا هو الحال، كما يزعم الكثيرون، فليس من المنطقي أن يختار حاخام خارج منصبه شخصًا ليتم تعيينه في أحد أهم المناصب في النظام الأمني، وهو المنصب الرابع: رئيس الأركان ورئيس الموساد ورئيس الشاباك بعد نتنياهو.

هذا الادعاء منطقي في الأسباب التي تمنع رئيس الأركان الحالي من استكمال جولة التعيينات، فعلى المدى القريب إلى المتوسط سيتم أيضًا تعيين قادة الأوامر وقادة الفيلق: نحن بحاجة إلى الجيش الإسرائيلي يمر بتحول عقلي، يتفق الجميع على ذلك - وإلا فإن السابع من أكتوبر المقبل سيكون قاب قوسين أو أدنى، وليس خلال 50 عامًا فقط، كما حدث في 6 أكتوبر من قبل....

المشكلة هي أنه عندما تنظر ليس إلى من لا يستطيع التعيين فقط، بل من سيتم تعيينه بدلاً منه، فإنك تحصل على صورة أكثر إثارة للدهشة: تآكل مخيف لاستقلالية الجيش الإسرائيلي ونقل صلاحيات إضافية إلى المستوى السياسي، وهو المسؤول، على الأقل في نظر غالبية المواطنين الإسرائيليين عن الفشل في 7 تشرين الأول (أكتوبر) بما لا يقل عن المستوى العسكري إن لم يكن في تحركات القوات عشية الحدث، ففي ظروف تجعل الجيش الإسرائيلي ينام على أهبة الاستعداد).

وكي نكون أكثر تحديدًا: من يدعي، ربما عن حق، أن هرتزي هاليفي لا يستطيع تعيين كبار القادة في الجيش الإسرائيلي "الجديد"، فمن الأفضل له أن يعيد النظر في ذلك في ضوء البديل الذي يقرره أي شخص يقرر التعيين (بما في ذلك تعيين رئيس الأركان المقبل). لن يكون نتنياهو وغالانت فقط، بل أيضا أمسالم، ريغيف، درعي وغولدكنوبف، نعم - أيضا ليفين، سموتريش، شتروك، عميحاي إلياهو وإيتامار بن غفير. كم منكم سيكون على استعداد لتجنيد أطفاله في مثل هذا الجيش؟

والأكثر من ذلك: أن هذا الإجراء سينتشر كالنار في الهشيم، والنظام العسكري لن يجد نفسه وحده في طريق مسدود. وماذا عن النظام القضائي المتعثر منذ أشهر بسبب فشل الحكومة في التصويت على تعيين ممثل عنها في لجنة اختيار القضاة؟

ها، نعم، إن الحرب التي كان يفترض أن تسقط الحكومة في وقت مبكر من 8 أكتوبر، ستصبح حربًا ربما لايزال لها دور في أيدي صلاحيات إضافية. إذا كنت تريد نوعاً من الإصلاح الأمني مقابل الإصلاح القانوني الذي تم تعليقه ولكن لم يتم وضعه على الرف، تحتاج الحكومة إلى التغلب على عقبتين. الأولى فصل اللوم بين المستويين العسكري والسياسي. ولتحقيق هذه الغاية، يحاولون جعلنا ننسى من رعى حماس، ومن سمح ببناء الأنفاق بأموال قطرية، ومن لم يستمع إلى التحذيرات التي كانت تصعد بين الحين والآخر من الرتب العسكرية. أي جلب الرأي العام في إسرائيل إلى حالة يستطيع فيها المستوى السياسي أن يهز أكتافه، ويتحمل مسؤولية مخفضة من اللغة إلى الخارج وليس إلى الممارسة، وذلك من خلال الاستقالة: كلمة غير موجودة في عقل رئيس الوزراء مطلقا.

أن تقول شيئًا مثل "آسف" وتتغلب على الخطيئة بالقول وليس بالأفعال. إن المطالبة بالتحرك ستترك للجيش، وكبار ضباطه هم الذين سيدفعون الثمن وحدهم. كل ما في الأمر هو أنه لكي تكتمل المهمة، يجب أن يكون هناك نجاح أكبر من المعلم الذي يفصل حكومة نتنياهو عن الانتخابات عندما يحين موعدها (ما يقرب من ثلاث سنوات من الآن)، أي إذا لم يتبنوا مخطط غولدنكنوب الذي يحلم بالفعل بحكومة تمدد ولايتها إلى الأبد.

هذا المأزق هو طبيعة التحقيق الذي سيفتح مباشرة بعد "الانتصار الكامل"... حتى نتنياهو الذي يبذل قصارى جهده لإطالة أمد حالة الحرب التي تمنع المناقشات في اليوم التالي، ليس بمعنى من سيحكم غزة فقط، بل بالمعنى الوحيد الذي يهمه الآن: من سيحكم إسرائيل؟ يعرف أنه بعد العملية في رفح سيكون مطلوبًا أن يكون موضع التحقيق..

الإجماع في الوقت الحالي هو تشكيل لجنة تحقيق رسمية، نتنياهو مقتنع بأنه سيخرج منها مجروحًا، وأنها ستكون الوتر الأخير في مسيرته السياسية.

لا شك أن ما حدث لحليفا هذا الأسبوع يحرك روح رئيس الوزراء ويزيد وعيه بأن أحداث 7 تشرين الأول (أكتوبر) ستحدد كامل فترة ولايته الطويلة. فهو الذي كان يحلم بأن يكون "حامي إسرائيل" رأى نفسه في مخيلته واقفاً على خشبة المسرح في ستوكهولم مع محمد بن سلمان ويتسلمان جائزة نوبل للسلام. ولهذا السبب فجأة رأينا كل من مهمتهم نقل الأخبار بحسب نتنياهو، يطرحون ليس مسألة تعيين ضابطة كبيرة في الجيش الإسرائيلي فقط، بل أيضا بطبيعة لجنة التحقيق التي سيتم تشكيلها.

لا شك أن تأثير الدومينو هنا: في البداية تم إرسال ميري ريجيف وميكي زوهر لضمان تشكيل لجنة تحقيق رسمية في اليوم التالي للحرب. أي التزام يهدف إلى تهدئة الرأي العام. ثم يتم إرسال رسل - من سموتريش إلى أميت سيغال، "للتفكير بصوت عال" لطرح أسئلة على غرار: "هل لجنة التحقيق الحكومية هي الحل الصحيح؟ ربما، لست متأكدا".

والخطوة التالية ستكون إقالة وزير الدفاع وإجبار رئيس الأركان على الاستقالة، لأن "اليوم التالي" قد أتى بالفعل وتعيين رئيس أركان مكانه يتم اختياره وفق معيار واحد واضح وفريد: من سيجتاز «جهاز كشف الكذب» (أي مقابلة شخصية مع سارة نتنياهو)، ومن سيعتمد في الإجابة عن سؤال واحد فقط: هل ستؤيد علناً إنشاء لجنة تحقيق حكومية وغير حكومية؟ ومع توصية رئيس الأركان بإجراء تحقيق محدود أيضاً سيتم تمهيد الطريق لمقدمات التحقيق لتشكيل لجنة حكومية يمكن تسميتها من الآن فصاعدا: لجنة الديكور.

هذه هي الإستراتيجية الواضحة: البقاء في السلطة حتى يتم إلغاء نظام العدالة الجنائية. كل ما في الأمر أنه لا يزال أمامها الكثير لتفعله: على سبيل المثال قضية المحتجزين.

بالفعل في الأسبوع الأول من الحرب، حتى قبل بدء المناورة البرية، مكتوب هنا أن المحتجزين سيصبحون لسبب ما ذريعة: الأول - للذهاب إلى الحرب، والثاني - لتجنب ما يجب القيام به، ظاهريًا حتى لا يعرضوهم للخطر) وعذر للذنب: "مذنبون" لأن أهداف الحرب لم تتحقق. يتم بالفعل توجيه السهام المسمومة ضد العائلات البائسة. فليضع كل واحد نفسه مكانه ويقول إنه لم يكن ليغير العالم لو كانوا أبناؤه، لا سمح الله. والآن يتم استخدام المحتجزين كذريعة لتأجيل العملية في رفح. لماذا

عذر؟، لأنه قبل دقيقة واحدة من ذلك كان من المفترض أن يكون هذا دعماً للولايات المتحدة في تقديم رجال الدولة والجنرالات الإسرائيليين إلى المحاكمة الدولية.

هذه بالطبع كذبة لم تولد في لاهاي، بل في مكتب رئيس الوزراء الذي لم يمنع تقديمها على أنه سبق صحفي كبير في الأخبار 12، لتجنب الشك: من المؤكد أن محكمة العدل الدولية لديها مصلحة في اتهام إسرائيل وربما إدانتها، ولكن العرض المشوه كما لو أن الولايات المتحدة عقدت صفقة مع المحكمة سيتم بموجبها إجراء تحقيق ضد كبار أعضاء جيشها. لقد تم إغلاقه مقابل إزالة اعتراضه على الاتهامات الموجهة إلى إسرائيل، وهو اتهام كاذب ومتحيز، وكان غرضه زيادة تأخير الإجراء الذي ارتكبه رئيس الوزراء في رفح لحماية جنودنا من تهديد القانون الدولي.

ولم نقل كلمة واحدة عن الشمال، القطاع الذي يبدو أن الجميع قرروا التضحية به تحت رحمة تسوية سياسية غير مباشرة مع حزب الله، تسوية لن يسحب قواته إلا قليلاً، لتزويد الحكومة والقوات المسلحة، والجيش الإسرائيلي ذريعة لتجنب العمل.

هل سيذهب أبناؤنا إلى الجيش وهم يعلمون أنهم هم من سيقرر من سيكون رئيس الأركان القادم؟

الجملة الأخيرة يجب أن تترجم لسكان الشمال الذين كانوا لاجئين في بلدهم: إذا قررتم العودة إلى دياركم بناءً على وعود الحكومة والجيش الإسرائيلي كما فعل سكان سديروت، ضعوا في اعتباركم لن تتم إزالة التهديد الذي فوقكم، وعلى أقصى تقدير سيكون على قوة رضوان أن تحفر بضعة أمتار إضافية في الطريق إلى... ارحل، لقد اكتشفت ذلك بنفسك.

وفوق كل هذا يخيم صمت غانتس وآيزنكوت. الأول يفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرار، والثاني ينغلق على نفسه في حزن شديد. الأول يأمل أن يكون البديل. والثاني يجب أن يبدأ بالتفكير في البديل: إن الجيش الإسرائيلي الذي يمتنع اليوم بالفعل عن تجنيد نصف مواطني إسرائيل البالغين من العمر 18 عاماً سيتحول من جيش الشعب إلى جيش ربع الشعب، حيث سيخضع لعملية مشابهة لتلك التي تجريها شرطة إسرائيل هذه الأيام.

كل هذا لن يحدث في ظل حكومة يمينية متطرفة جنونها المتأصل مرئي للجميع، بل في ظل حكومة وحدة، حكومة لا تضم عميحاي إلياهو وإيتامار بن غفير فقط، بل هيلي تروبر وغادي آيزنكوت أيضًا.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يشبّه مخيمات "الغوغاء المعادين للسامية" في الجامعات الأمريكية بـ"ألمانيا النازية في الثلاثينيات"

انخرط النشطاء الغاضبون من الحرب الإسرائيلية على حركة حماس في غزة في مواجهة متصاعدة مع إدارات الجامعات التي تسعى إلى تفكيك مخيمات الاعتصام، حيث قال الطلاب وأعضاء هيئة التدريس اليهود إن المظاهرات تشمل مضايقات معادية للسامية ودعوات للعنف ضد اليهود، بالإضافة إلى دعم هجوم حماس في 7 أكتوبر.

انتقد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو "تصاعد معاداة السامية" في الولايات المتحدة في رسالة فيديو باللغة الإنجليزية الأربعاء، وسط احتجاجات واسعة النطاق مناهضة لإسرائيل ومناصرة للفلسطينيين في الجامعات في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

وقال نتنياهو في بيانه، الذي شبه فيه المشاهد في الجامعات الأمريكية بتلك التي سبقت الهولوكوست في المحرقة النازية، "لقد استولى الغوغاء المعادون للسامية على الجامعات الرائدة. إنهم يدعون إلى إبادة إسرائيل، ويهاجمون الطلاب اليهود، ويهاجمون أعضاء هيئة التدريس اليهود".."هذا يذكرنا بما حدث في الجامعات الألمانية في الثلاثينيات. هذا أمر غير معقول ولا بد من وقفه وإدانته بشكل لا لبس فيه."

وتابع قائلا: "لكن ليس هذا ما حدث. عندما تستمع إليهم، فإنهم لا يقولون فقط 'الموت لإسرائيل' و'الموت لليهود'، بل يقولون أيضا 'الموت لأمريكا.'"وانتقد نتنياهو "تصاعد السامية" في الولايات المتحدة "بينما تحاول إسرائيل الدفاع عن نفسها ضد إرهابيين يسعون لإبادة جماعية ويختبئون وراء مدنيين."وقال: "لقد رأينا في التاريخ أن الهجمات المعادية للسامية كان دائما يسبقها التشهير والإفتراء... علينا أن نوقف معاداة السامية لأن معاداة السامية هي طائر الكناري في منجم الفحم. إنها دائما تسبق حرائق أكبر تجتاح العالم بأسره."

في غضون ذلك، قالت جامعة كولومبيا يوم الأربعاء إن الطلاب وافقوا على إزالة "عدد كبير" من عشرات الخيام التي قاموا بنصبها في حرم الجامعة بمدينة نيويورك كجزء من مخيم الاعتصام المناهض لإسرائيل.

وقالت إدارة الجامعة إنها مددت المهلة التي منحتها للمحتجين وكان من المفترض أن تنتهي في منتصف الليل بـ 48 ساعة للتوصل إلى اتفاق مع القادة الطلابيين للاحتجاج، مشيرة إلى إحراز "تقدم كبير" في المحادثات.

وبينما يعمل الجانبان على إنهاء المواجهة، انتشرت احتجاجات مماثلة في جامعات أخرى في أنحاء الولايات المتحدة، بما في ذلك مخيم اعتصام تم إنشاؤه في حرم جامعة جنوب كاليفورنيا في لوس أنجلوس.

وقال ممثلون من التحالف الطلابي "جامعة كولومبيا لنزع الفصل العنصري"، وهو ائتلاف من مجموعات طلابية مؤيدة للفلسطينيين صباح الأربعاء إن جامعة كولومبيا وافقت على تمديد المحادثات حتى الساعة الرابعة من فجر يوم الجمعة على الأقل. ولم يذكر بيانهم شيئا عن اتفاق لتفكيك الخيام. وقال ممثلو التحالف الطلابي إن المحادثات تعثرت في وقت متأخر من ليلة الثلاثاء بعد أن هددت جامعة كولومبيا "بتمشيط وشيك" للمخيم من قبل شرطة نيويورك أو الحرس الوطني، لكن الجامعة قدمت منذ ذلك الحين تعهدا كتابيا بسحب التهديد.

وردا على سؤال حول ادعاء الطلاب بشأن التهديد بعملية أمنية لسلطات تطبيق القانون، قال بن تشانغ المتحدث باسم كولومبيا لرويترز في رسالة بالبريد الإلكتروني: "لا يوجد أي أساس على الإطلاق لطرح هذا الادعاء فيما يتعلق بالحرس الوطني."

تجمع الطلاب في عدد متزايد من الجامعات الأمريكية في خيام اعتصام مع مطلب موحد من جامعاتهم: وقف تعاملاتها مع إسرائيل – أو أي شركة تعمل على تمكين حربها المستمرة في غزة، والانضمام إلى حملة مستمرة منذ عقود ضد إسرائيل وسياساتها تجاه الفلسطينيين، وهو ما تقول الجماعات المؤيدة لإسرائيل إنه بمثابة دعوات لتدمير الدولة اليهودية.

في زيارة قام بها إلى جامعة كولومبيا يوم الأربعاء، دعا رئيس مجلس النواب الأمريكي مايك جونسون رئيسة الجامعة نعمت (مينوش) شفيق إلى تقديم استقالتها "إذا لم يكن بمقدورها إحلال النظام في هذه الفوضى"، في حين شجب "فيروس معاداة السامية." وقال جونسون: "إذا لم يتم احتواء ذلك بسرعة وإذا لم يتم إيقاف هذه التهديدات والتخويف، فهناك وقت مناسب للحرس الوطني."بعد لقائه مع طلاب يهود، تحدث جونسون في مؤتمر صحفي في الحرم الجامعي، قاطعه متظاهرون خلاله بصيحات تضمنت هتافات "مايك أنت فاشل."

بإلهام من الاحتجاجات المستمرة والغضب من اعتقال أكثر من 100 طالب في جامعة كولومبيا الأسبوع الماضي، تجمع الطلاب من ماساتشوستس إلى كاليفورنيا في المئات من الجامعات، ونصبوا خيام اعتصام وتعهدوا بعدم التزحزح من أماكنهم حتى يتم تلبية مطالبهم.

وكثف منتقدو الاحتجاجات، بما في ذلك أعضاء جمهوريون بارزون في الكونغرس الأمريكي، الاتهامات بمعاداة السامية والمضايقات لدى بعض المتظاهرين على الأقل. وأثار المدافعون عن الحقوق المدنية، بما في ذلك الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية(ACLU) ، مخاوف تتعلق بحرية التعبير بشأن الاعتقالات. ويريد المتظاهرون أن تسحب الأوقاف الجامعية استثماراتها من المصالح الإسرائيلية، وأن تنهي الولايات المتحدة المساعدات العسكرية لإسرائيل أو على الأقل أن تجعلها مشروطة بتحسين وضع الفلسطينيين.

يوم الأربعاء، بقيت حوالي 60 خيمة في مخيم الاعتصام بجامعة كولومبيا، الذي بدا هادئا، مع دخول الطلاب وخروجهم – حيث حملت فتاة فرشاة أسنان، وتحدثت امرأة عبر مكبر الصوت عن أسباب الاحتجاج. وظلت الإجراءات الأمنية مشددة حول الحرم الجامعي، حيث طُلب من الوافدين إظهار بطاقة الهوية، وقامت الشرطة بوضع حواجز معدنية.

واستدعت جامعة كولومبيا يوم الخميس الماضي الشرطة التي اعتقلت أكثر من 100 طالب في المخيم بتهمة التعدي على ممتلكات الغير، وهي خطوة غير مألوفة أثارت غضب بعض أعضاء هيئة التدريس. وتم إبعاد الطلاب عن العمل وتفكيك الخيام، لكن الطلاب نصبوا منذ ذلك الحين أكثر من 100 خيمة على إحدى المناطق العشبية.

واستمرت المواجهات في جامعات أخرى في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك في جامعة ولاية كاليفورنيا للفنون التطبيقية في مقاطعة هومبولت، حيث استخدم المحتجون هذا الأسبوع الأثاث والخيام والسلاسل والأربطة البلاستيكية لإغلاق مدخل المبنى وتحصنوا داخله. واستمرت مخيمات الاعتصام في الظهور، بما في ذلك في جامعة براون في رود آيلاند وجامعة هارفارد في ماساتشوستس.

وفي مكان آخر، في جامعة مينيسوتا، شاركت النائبة الديمقراطية الأمريكية إلهان عمر في احتجاج في وقت متأخر من يوم الثلاثاء، بعد ساعات من اعتقال تسعة متظاهرين في الحرم الجامعي عندما قامت الشرطة بإزالة مخيم أمام المكتبة.
واحتشد المئات بعد الظهر للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين. وابنة عمر كانت من بين المتظاهرين الذين تم اعتقالهم في جامعة كولومبيا في الأسبوع الماضي.

ليلة الثلاثاء أيضا، ألقت الشرطة القبض على أكثر من 200 متظاهر أغلقوا حركة المرور في بروكلين، بالقرب من منزل السيناتور تشاك شومر، خلال مظاهرة لا تتعلق بالاحتجاجات الجامعية تطالب بوقف دائم لإطلاق النار في غزة. ونظمت الاحتجاج منظمة "الصوت اليهودي من أجل السلام" في الليلة الثانية من عيد الفصح اليهودي.

في بعض الاحتجاجات أخفى الطلاب هوياتهم. وفي مخيم يضم حوالي 40 خيمة في قلب حرم جامعة ميشيغان في آن أربور، ارتدى كل الطلاب تقريبا أقنعة تم تسليمها لهم عند دخولهم. ورفض الطلاب المتظاهرون التعريف عن أنفسهم للصحفيين، قائلين إنهم يخشون انتقام الجامعة. وقال منظمو الاحتجاج إن بعض الطلاب الذين شاركوا في الاحتجاجات السابقة في ميشيغن كانوا عرضة لاستقاء معلوماتهم الشخصية والعقاب. لكن بعض المارة من الطلاب صرخوا على المتظاهرين مطالبين إياهم بإزالة الأقنعه وإظهار وجوههم. وقد أدى تصاعد التظاهرات إلى جعل الجامعات تجد صعوبة في تحقيق التوازن بين سلامة الحرم الجامعي وحقوق حرية التعبير. لقد تسامحت الكثير من الجامعات مع الاحتجاجات لفترة طويلة، لكنها الآن تحاول فرض الانضباط بشكل صارم بسبب ما تقول إنها مخاوف تتعلق بالسلامة.

وفي جامعة نيويورك، قالت الشرطة هذا الأسبوع إن 133 متظاهرا تم احتجازهم وتم إطلاق سراحهم جميعا بموجب أوامر استدعاء للمثول أمام المحكمة بتهم السلوك غير المنضبط. وتم القبض على أكثر من 40 متظاهرا يوم الاثنين في مخيم اعتصام بجامعة ييل.

وفرضت جامعة هارفارد هذا الأسبوع قيودا على الوصول إلى ساحة هارفارد الشهيرة حيث اقتصر الدخول على أولئك الذين يحملون بطاقة هوية جامعية. وقال المتظاهرون إنهم أقاموا مخيما في الساحة يضم 14 خيمة ونحو 30 شخصا يوم الأربعاء، بعد مظاهرة احتجاج على تعليق الجامعة عضوية "لجنة التضامن مع فلسطين بجامعة هارفارد."

وقال كريستيان ديليون، طالب دكتوراه في الأدب، إنه يتفهم السبب وراء محاولة إدارة جامعة هارفارد تجنب الاحتجاجات، لكنه قال إنه لا يزال يتعين أن يكون هناك مكان للطلاب للتعبير عن أفكارهم. مضيفا: "يجب أن نكون جميعا قادرين على استخدام هذه الأنواع من المساحات للاحتجاج، ولإسماع أصواتنا."

وقال بن ويزنر، وهو محام لدى الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، إن قادة الجامعات يواجهون قرارات صعبة للغاية لأنهم يتحملون مسؤولية ضمان قدرة الناس على التعبير عن آرائهم، حتى عندما يجدها الآخرون مسيئة، بينما عليهم حماية الطلاب من التهديدات والترهيب.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: دخلنا نفقا مظلما لا مخرج منه: العمال الفلسطينيون يسحبون مدخراتهم ويفقدون تصاريح عملهم

بقلم عومر شرفيط

"قبل السابع من أكتوبر كان لدينا مستوى معيشة لا ينسى ومنذ ذلك الحين أصبحت حياتنا مرة. عملت في قطاع البناء والبلاط والترميم العام في منطقة المركز والجنوب لمدة 30 عاما وفي أكتوبر استيقظنا إلى كارثة لشعبين. حدث ما حدث وتسبب لنا في أضرار جسيمة، نحن نرى نجوم الظهر."

هكذا يصف محمد عيسى أبو زهرة الواقع الذي عاشه خلال الأشهر الستة الماضية: لا دخل ولا إعانات بطالة ولا أي مساعدة من إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

أبو زهرة يبلغ من العمر 45 عاما ويعيش في جنوب الخليل، وهو واحد من حوالي 120 ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية حظروا من الدخول للعمل في إسرائيل منذ بداية الحرب. ويعتمد مئات الآلاف على هؤلاء العمال مباشرة – والضربة قاسية. ويقول أبو زهرة: "نحن بلا دخل منذ سبعة أشهر، 95% من العمال الذين عملوا في إسرائيل يطلبون التبرعات والصدقات، وأنا بينهم. ليس لدي صندوق تقاعد لأنني سحبت مدخراتي في الماضي. كنا بدون كهرباء في المنزل عدة ليال لأنه لم يكن هناك مال (يتم دفع تكاليف الكهرباء مسبقا)، وليس هناك من يقرضنا نقود"."قبل السابع من أكتوبر، كانوا يقبلون الشيكات المستقبلية منا، واليوم نقدا فقط. أقضي 19 ساعة يوميا في مشاهدة التلفزيون على القنوات 11 و12 و13 وأحيانا 14، أنتظر فقط أن يقولوا: لقد وافقنا على دخول العمال."

دخلنا نفقا مظلما لا مخرج منه."

كان أبو زهرة يدخل إسرائيل بانتظام قبل الحرب. عند وصوله إلى الحاجز، كان يوقف سيارته ويستقل مركبة إسرائيلية، عبر حاجز ميتار للوصول إلى بئر السبع أو إلى طريق 6 للوصول إلى كفار سابا ونتانيا، عبر حاجز ترقوميا للوصول إلى أشدود أو غديرا وعبر حاجز 300 للوصول إلى القدس. ويقول أنه لا زال هناك عمال يعملون في المستوطنات في أنحاء الضفة الغربية، لكنهم أقلية محظوظة ("أولئك الذين تمكنوا من الحصول على تصريح عمل خارج المستوطنات فازوا باليانصيب").

كشخص عمل لمدة 30 عاما في إسرائيل ويتحدث العبرية بطلاقة، فهو يتوق إلى اليوم الذي تعود فيه الأوضاع إلى ما كانت عليه، ويؤكد أنه من المستحيل الفصل بين الاقتصادين والشعبين، ويحذر من تفاقم الوضع الأمني بسبب الانهيار الاقتصادي. ويقول أبو زهرة: "أنا اتعايش بشكل ممتاز مع الإسرائيليين وأبكي على ما حدث في الأشهر الماضية. أناشد الجمهور الإسرائيلي: توقفوا عن التحريض ضد العمال الفلسطينيين، فهم يشكلون جزءا كبيرا من الاقتصاد الإسرائيلي ولا يمكنهم العيش بدونه، تماما كما لا يمكن للاقتصاد الإسرائيلي أن يعمل بدوننا. الوضع يؤثر علينا جميعا."إنني أخاطب معالي وزير الداخلية موشيه أربيل ويسعدني أن أتحدث معه مباشرة أيضا: خذ هذه الدعوة على محمل الجد واطلب من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الموافقة على دخول العمال الفلسطينيين لأن الوضع يزداد سوءا. لدى الجميع أطفال ليس لديهم ما يأكلونه، وماذا يمكن للأب أن يفعل عندما يخرج ابنه إلى الشارع ليلقي الحجارة على الجنود الإسرائيليين؟ اليأس يشعل النار في المنطقة. لا أفهم منطقهم، يجب الإدراك أننا جزء منهم وهم جزء منا، ولا يمكنهم الانفصال."

3 مليار شيكل شهريا

على الجانب الإسرائيلي، تسبب غياب العمال الفلسطينيين في أضرار غير مسبوقة للاقتصاد، والوضع تفاقم لدرجة أن نصف مواقع البناء والبنية التحتية تم إغلاقها، وحتى تلك التي تعمل، انخفض إنتاجها بنسبة 30% على الأقل. كما تضرر أصحاب المصانع من نقص العمال ونقص الطلب على مواد البناء. ووفقا لبيانات وزارة الخزانة، يشكل الفلسطينيون ما يقارب من ثلث العاملين في قطاع البناء وحده، ويقتص غيابهم أكثر من 3 مليارات شيكل من الناتج المحلي الإجمالي.

ويؤيد مجلس الأمن القومي العودة التدريجية للعمال الفلسطينيين، وبشكل هزلي، حصل عدة آلاف منهم على تصريح للعمل في المناطق الصناعية في ميشور أدوميم وغيرها من المستوطنات، ولكن ليس دخول إسرائيل. وقد طالب وزير الداخلية موشيه أربيل في شهر مارس نتنياهو الموافقة على دخول العمال من الضفة الغربية. وإحدى الحجج ضد عودة العمال هي المخاوف الأمنية، وكذلك التجسس، وقبل بضعة أيام صدر أنه على الأقل فيما يتعلق بـ 15 ألاف العمال من غزة الذين كانوا في إسرائيل عشية هجوم حماس، لم يساعد أي منهم الحركة وتمت إعادتهم إلى غزة.

كما عارض بنك إسرائيل بشدة منع دخول الفلسطينيين من الضفة الغربية للعمل في البناء، وقرار الحكومة في ديسمبر 2023 لتوظيف العمال الأجانب يبقى حبرًا على ورق: جاء 2000 عامل فقط من الهند، من أصل 21 ألف عامل اجتازوا اختبارات الكفاءة التي تجريها نقابة المقاولين.

جاء بضع مئات من سريلانكا، ولم يأتِ أي عامل من أوزبكستان. خلاصة القول، نصف قطاع البناء مشلول. الضرر يؤثر على بداية تنفيذ مشاريع البناء، وتأخير إشغال الشقق الجديدة التي لا تتوفر فيها البنية التحتية وعلى المقاولين أنفسهم، الذين سيتحملون التزامات أكبر فيما يتعلق بأجور العمال أو تمويل المشاريع التي تتأخر.

يسحبون مدخراتهم ويفقدون تصاريح العمل

الفلسطينيون، كما ذكرنا، في وضع بائس ووقعوا في متاهة بيروقراطية تخلق تحديات أكبر في المستقبل. في الأشهر الأخيرة، اضطر العديد منهم إلى الاستقالة من أجل سحب أموال معاشاتهم التقاعدية في شركة التقاعد الخاصة "عميتيم" (بركة). ولكن مع الاستقالة فقدوا أيضًا تصاريح عملهم. وإذا سُمح لهم بالعودة إلى العمل في إسرائيل، فعلى الأرجح أن يضطروا إلى دفع رسوم الوساطة الباهظة مرة أخرى للحصول على هذه التصاريح، والبحث عن أصحاب عمل يوافقون على طلب التصريح لهم.

وفي السنوات الأخيرة، ازدهرت تجارة التصاريح، واضطر العمال الفلسطينيين أن يدفعوا في بعض الحالات ما يصل إلى 2500 شيكل شهريًا مقابل حق العمل. وطلبت منظمتي "عنوان العامل" و"معا" العماليتان من سلطة السكان السماح للعمال الفلسطينيين بسحب مبالغ مرة واحدة، من أجل تجنب قطع التأمين الذي من المفترض أن يخدمهم في سن التقاعد. كما طلبوا السماح لهم بالاحتفاظ بتصاريحهم لفترة محددة حتى يتمكنوا من الاستقالة وسحب الأموال دون فقدان التصريح وبالتالي تجنب الحاجة إلى دفع رسوم الوساطة مرة أخرى لاستعادة التصاريح.

ورفضت سلطة السكان الطلبات وكان ردها كالتالي:

"بموجب قوانين العمل السارية في إسرائيل لا يُسمح للموظف بسحب أموال التعويض المتراكمة في رصيده أثناء عمله مع صاحب العمل الحالي، قبل انتهاء العلاقة بين الموظف وصاحب العمل.

"فيما يتعلق بطلب السحب الجزئي للأموال مع الحفاظ على استمرارية التأمين بحسب الفترة التي لم تتم فيها الودائع، يجب الإشارة إلى أن هذا طلب لإنشاء آلية جديدة غير موجودة في صناديق التقاعد +الكلاسيكية.+

"إضافة إلى ذلك، نذكر أن السحب الجزئي أو الكامل يعني حذف كامل التسلسل التأميني الذي تراكم لدى الموظف حتى تاريخ سحب الأموال، في فترات عمله لدى جميع أصحاب العمل (باستثناء فترة عمله لدى صاحب العمل الحالي)، وتحويل الأموال المتبقية إلى صناديق ليست تقاعدية، أي أموال غير مساهمة لمعاش التقاعد."

"هذا الوضع يقوض الحفاظ على استمرارية التأمين. ونشير أيضًا إلى أنه حتى لو كان من الممكن قبول الطلب (للسماح بسحب جزئي للأموال)، وكما ذكر أعلاه هذا غير ممكن، فهذا سيتطلب على أي حال تطوير نظام حوسبة واسع النطاق، من أجل إنشاء الآلية المطلوبة، والتي ستتجاوز الآلية الحالية للبرنامج بطريقتين.

"إنشاء مثل هذه الآلية النظرية، بصرف النظر عن التكاليف الباهظة المترتبة عليها، من المتوقع أن يستغرق عدة أشهر، وذلك في ظل عدم اليقين بشأن توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل في المستقبل القريب أو البعيد."

"العمال في ورطة"

"معظمهم يريدون سحب الأموال، لأن لا أحد يساعدهم، الوضع في السلطة الفلسطينية صعب وهؤلاء العمال في ورطة لأنه لا توجد إعانات بطالة"، يقول مركّز توجّهات العمّال الفلسطينيّين في "عنوان العامل" عبد الحليم داري.

وعاد داري للقاء العمال الفلسطينيين في نابلس وقلقيلية والخليل ومناطق أخرى في الضفة الغربية في الأشهر الأخيرة لمساعدتهم في ممارسة حقوقهم. ويحاول أن ينصحهم بعدم سحب الأموال إذا لم يكونوا مضطرين لذلك، لأنهم سيفقدون حقوقهم. لكنهم لا يستطيعون الانتظار.

وفي قطاع البناء، يمكن سحب الأموال من أماكن العمل السابقة دون التخلي عن التصريح، بينما يُطلب من العمال في القطاعات الأخرى التخلي عن تصريحهم من أجل سحب الأموال. وفي هذه الأثناء، تقوم وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق بتمديد هذه التصاريح كل بضعة أشهر، لكن عمليا يمنع العمال من الدخول.

وعن التجارة بالتصاريح، يقول أن "الظاهرة علنية هناك ومخفية هنا"، عندما يكون الجميع على استعداد لدفع الثمن، سواء كان العمال الجدد الذين سيتقاضون بضعة آلاف أو المهنيين الذين يتقاضون رواتب تصل إلى 15 ألف شيكل شهريا. في شبكات التواصل الاجتماعي العربية هناك إعلانات لبيع التصاريح، لكن لا تقوم السلطة الفلسطينية ولا إسرائيل بوقف هذه الظاهرة، رغم توصية بنك إسرائيل بإجراء إصلاحات في هذا المجال. المؤسسة الأمنية تؤيد عودة العمال الفلسطينيين، لكن هذا لا يهم الوزراء في الحكومة. في الواقع، يدخل بعضهم إلى إسرائيل عبر ثغرات في الجدار، وبالتالي يعرضون أنفسهم للخطر.

"الوضع الذي وصلوا إليه ليس ذنبهم، إنهم يقولون لي: نحن لسنا جزءا من هذه الدائرة، وما زال لديهم أمل في العودة. الاقتصادان مرتبطان ولا يمكن فصلهما، الاقتصاد الإسرائيلي يسيطر على الفلسطينيين في كل المجالات. ليس لديهم استقلال مالي ويجب أن يعودوا إلى العمل هنا."

في المستوطنات نعم، ولكن ليس في إسرائيل؟

أساف أديب، المدير التنفيذي لمنظمة "معاً" العمالية "يوجد تناقض هنا، التصاريح تتجدد بشكل تلقائي، ولكن ماذا يعني ذلك بالنسبة للعامل نفسه؟ أن لا يفعل أي شيء لأنه يمكن إعادته غدًا، ولكن إذا سحب المال فسيتعين عليه التنازل عن التصريح ولن يتمكن من الدخول. يمكن تحمل هذا الوضع لشهر أو شهرين، ولكن ليس سبعة أشهر. هل تريدوهم أم لا؟" أضاف. ويقول أن الآلاف دخلوا للعمل على أي حال في الأشهر الماضية، وإذا كان لديهم تصريح تسمح لهم الشرطة بمواصلة العمل، بينما السلطة لا تهتم بهم، وحتى يفقدون التأمين الطبي بدون العمل" .لا نعرف من بقي للنوم هنا، ما هو المنطق؟ السلطات الأمنية تقول للحكومة أنه يمكنهم الدخول، وزارة العمل اقترحت خطة لإعادة 80 ألف عامل، لكن سموتريتش وبركات اعترضا لأنهما يريدان جلب العمال من الهند وهذا لم ينجح ولن ينجح. تمت إعادتهم بالفعل إلى المستوطنات في نوفمبر ولم نسمع عن حالة مواجهة أو توتر أو اشتباك.

"في ميشور أدوميم، الجميع يعمل، بشروط جديدة للعبور وقيود على الحركة، وهذه ليست صناعات أساسية. تم تطبيق آلية للتوقيع عند الدخول أو الخروج والسيطرة على حركة الأشخاص في المعبر، ومن ينسى التوقيع عند الخروج تصلهم رسالة. هذا يعني أنهم مستعدون للسماح بدخول العمال وإيجاد حل اقتصادي للأشخاص الذين يعانون من الأزمة المجنونة التي تواجه كلا من السلطة وقطاع البناء. وأضاف أن "هناك مصلحة واضحة لإسرائيل في التحرك بشأن هذه القضية ووقف الوضع السخيف الذي يدخلون فيه إلى المستوطنات ولكن ليس لإسرائيل."

* * *

i24news: تصاعد الأزمة في القيادة الإسرائيلية بعد انتقادات حادة ومطالبة بتجديد الدماء في الجيش

استقالة اللواء أهارون حليوة وتوقعات باستقالات إضافية في صفوف الجنرالات

في تطورات جديدة داخل القيادة الإسرائيلية، يتعين على رئيس الأركان هرتسي هاليفي مواجهة مهمة شاقة في إعادة تشكيل القيادة العليا للجيش الإسرائيلي بعد استقالة اللواء أهارون حليوة، الذي أعلن اعتزاله على خلفية الإخفاقات التي شهدها يوم 7 أكتوبر. ويأتي هذا في وقت حساس حيث يُظهر الجيش استعداده لتعيين رئيس جديد للأركان ليحل محل حليوة.

الوزير بتسلئيل سموتريتش وجه انتقادات لاذعة للقيادة الحالية، مؤكداً أن الفشل يجب أن يقود إلى تغيير جذري في القيادة، مطالباً بقيادة "جديدة ومثبتة تحت النار" لتشكيل جيش "هجومي ومميت". هذه الانتقادات أثارت ردود فعل قوية من المعارضة، حيث اتهموا سموتريتش وائتلافه برفض تحمل المسؤولية عن دورهم في الأحداث.

في ظل هذه الأجواء المتوترة، من المتوقع أن يستقيل رئيس الأركان ورئيس الشاباك في المستقبل القريب، الأمر الذي يضع هاليفي تحت ضغط كبير للإسراع في تعيين بدلاء قادرين على استعادة الثقة والكفاءة في صفوف الجيش.

* * *

i24news: تحليل: مرحلة تحول .. هل تعترف حماس بإسرائيل وتُلقي السلاح؟

تصريحات مثيرة أطلقها مسؤولو حماس مؤخرا، آخرها تصريح الحية الذي أعرب عن استعداد الحركة للتخلي عن سلاحها مقابل الاعتراف بالدولة الفلسطينية

فيما اعتبره البعض تحولا في الموقف الأيديولوجي لحركة حماس، واعتبره آخرون جزء من المراجعة الفكرية للحركة، جاءت تصريحات لوزير الخارجية التركي هاكان فيدان عن نتائج لقاءته مؤخرا بقادة حماس في الدوحة واسطنبول لافتا إلى ترحيب الحركة بالاعتراف "بدولة إسرائيلية والاستعداد للتخلي عن السلاح إذا قبلت إسرائيل بدولة فلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس"، وتبعتها تصريحات لإسماعيل هنية بقبول "قوة عسكرية عربية وإسلامية داخل القطاع لمساعدة الفلسطينيين، وليس لحماية الاحتلال"- على حد تعبيره.

وتعكس تصريحات صحفية لقادة حماس خلال هذا الأسبوع ردًا على التساؤلات "اليوم التالي للحرب" تطورًا في الرؤية السياسية للحركة، في محاولة منها لخفض التصعيد ودعم جهود التهدئة واعادة الاستقرار للقطاع بعد أشهر من المعاناة الإنسانية في ظل الحرب الراهنة .

ويرى متابعون أن هذا التحول يعكس رغبة حماس في فتح قنوات جديدة للحوار مع الأطراف الإقليمية والدولية، والبحث عن حلول مستدامة للصراع. وخطوة نحو تخفيف العزلة عن غزة وتحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية لسكانها.

تصريحات هنية

تحدث هنية عما ستؤول إليه الأمور بالنسبة لإدارة قطاع غزة عقب انتهاء الحرب الإسرائيلية، قائلا "هناك خيارات وبدائل تطرح بوجود قوة عربية مثلا ونرحب بأي قوة عربية أو إسلامية إذا كانت مهمتها مساندة شعبنا الفلسطيني ومساعدته على التحرر من الاحتلال."

وأشار إلى أن "حماس ليست متمسكة بالتمثيل المنفرد: ' نحن جزء من الشعب الفلسطيني ويمكن أن نبني حكومة وحدة وطنية وأن نتوافق على إدارة غزة على قاعدة الشراكة'". مشددا على أن "إدارة غزة يجب أن تتم بإرادة فلسطينية."

وشدد هنية على أن حماس تؤكد "دائما أن مطالب الشعب الفلسطيني لا يمكن أن نفرط فيها ولا يمكن أن نتنازل عنها، سواء فيما يتعلق بقضية غزة وشروط وقف العدوان، أو فيما يتعلق بحقوقنا الفلسطينية التاريخية الثابتة في أرضنا، وفي وطننا وعودة الشعب الفلسطيني، وإقامة دولته كاملة السيادة وعاصمتها القدس بلا أي تفريط أو تردد."

وأكد على أن الذي ي:"عرقل التوصل لاتفاق هو الاحتلال، ومن خلفه الإدارة الأميركية التي تتبنى في كل محطة مفاوضات الرؤية الإسرائيلية، ولا تشكل واشنطن أي ضغط على اسرائيل ليستجيب إلى المطالب المنطقية والصحيحة، وفي الوقت الذي يوافق فيه الاحتلال على مطالبنا بالتأكيد سنكون جاهزين للتوقيع على الاتفاق."

ما وراء التصريحات

تصريحات رئيس المكتب السياسي لحركة حماس تعكس حالة القلق من استمرار وتوسع العمليات الإسرائيلية داخل قطاع غزة، وتأتي في سياق تصاعد التوترات والتحذيرات من عمليات العسكرية على محاور جديدة وأهمها عملية برية في مدينة رفح، رغم حديث هنية عن ادراك حماس للموقف العسكري واستعدادها للمواجهة، من أجل تقوية موقف الحركة أمام أنصارها كقوة مقاومة جاهزة للدفاع عن القطاع.

أما عن دعوته للدول العربية والأوروبية للتحرك ضد العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة فهي تعبر عن رغبة حماس في تعزيز الدعم الإقليمي والدولي للقضية الفلسطينية، وتسليط الضوء على الأزمة الإنسانية في غزة. هذا التوجه يمكن أن يُفسر كمحاولة لكسب التأييد الدولي ومواصلة الضغط الدبلوماسي على إسرائيل. كما يمكن اعتباره طريقة للحصول على "دعم إقليمي" وتعزيز للسيادة الفلسطينية في مواجهة التحديات.

وبشأن موقف واشنطن من اجتياح رفح، أوضح هنية أن «الموقف الأميركي مخادع، وحديثهم عن أنهم بحاجة لرؤية خطط تجنب حدوث أذى للمدنيين. وأعتقد أن تعليق هنية على الموقف الأمريكي يعكس شكوك حماس في نوايا واشنطن، كما يشير إلى تحفظات الحركة تجاه الوساطة الأمريكية كونها منحازة وداعمة لإسرائيل، ويمكن أن يُنظر إلى هذا كجزء من استراتيجية أوسع للتأثير على الرأي العام وتعزيز موقف حماس في المفاوضات الدولية.

وتعد الإشارة إلى الخيارات والبدائل بوجود قوة عربية تعكس تحولًا محتملًا في استراتيجية حماس نحو البحث عن حلول إقليمية وتعزيز التعاون مع الدول العربية، وهو ما يمكن أن يُعد تطورًا مهمًا في السياسة الفلسطينية ويفتح الباب لإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية.

التخلي عن السلاح

وبعد أيام من الانكار الفلسطيني لمسألة التخلي عن السلاح صرح القيادي في حماس خليل الحية، لوكالة "أسوشيتد برس" يوم الاربعاء، أن الحركة مستعدة للموافقة على هدنة لمدة 5 سنوات أو أكثر مع إسرائيل، وأنها ستلقي أسلحتها وتتحول إلى العمل السياسي في حال تمت إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967. وقال الحية إن "حماس تريد الانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية، التي ترأسها حركة فتح، لتشكيل حكومة موحدة لغزة والضفة الغربية". وأضاف: "حماس ستقبل بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعودة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرارات الدولية على حدود 1967. إذا حدث ذلك فسيتم حل الجناح العسكري للحركة."

ويمكن تفسير تصريحات قادة حماس حول إمكانية تخلي الحركة عن السلاح والانخراط كحزب سياسي في عدة سياقات على النحو التالي :

1 .**البحث عن شرعية سياسية** :حيث تسعى الحركة لتحسين صورتها على الساحة الدولية وكسب الشرعية كفاعل سياسي، خاصةً في ظل الجهود الرامية لإقامة دولة فلسطينية.

2 .**الضغوط الإقليمية والدولية** :الوضع الجيوسياسي المتغير والضغوط الإقليمية تدفع حماس لإعادة النظر في استراتيجيتها والتحول نحو العمل السياسي.

3 .**التو افق مع متطلبات السلام** :التصريحات تعكس استعداد حماس للتوافق مع متطلبات عملية السلام، بما في ذلك نزع السلاح كشرط لإقامة الدولة الفلسطينية.

4 .**التكتيكات الدبلوماسية** :قد تكون هذه التصريحات جزءًا من تكتيكات دبلوماسية للضغط على إسرائيل والمجتمع الدولي للتفاوض على حلول سياسية.

5 .**الاستجابة للو اقع الجديد** :قد تشير التصريحات إلى استجابة حماس للواقع الجديد والتحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، والبحث عن طرق جديدة لتحقيق أهدافها، على اعتبار السياق المعقد والمتغير، وقد تكون جزءًا من استراتيجية أوسع للحركة تجاه القضية الفلسطينية ومستقبل غزة.

دلالات تاريخية

تشهد التطورات التاريخية لحركة حماس في قطاع غزة على استجابة الحركة ومرونتها مع المتغيرات استجابة للتحديات والضغوط الإقليمية والدولية. وهذا ملخص لثلاثة محطات رئيسية مرت بها الحركة:

1 .**السيطرة على غزة :**في حزيران/يونيو 2007 وبعد فوزها في الانتخابات البرلمانية، سيطرت حركة على قطاع غزة، مما أدى إلى انقسام سياسي وجغرافي مع الضفة الغربية.

2 .**تحدي الحصار والمواجهات :**عقب سيطرة حماس على القطاع 2007 وانفرادها بالحكم فيه بمعزل عن السلطة الفلسطينية، فرضت إسرائيل حصارًا على غزة، وامتثلت مصر لمقتضيات الحصار، مما أثر بشكل كبير على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في القطاع.

3 .**مرحلة المواجهات العسكرية مع إسرائيل** :حيث شهد القطاع منذ العام 2014 عدة جولات من الصراع العسكري العنيف بين إسرائيل وحركة حماس، انتهى بالعمليات العسكرية البرية والاجتياح الكامل المصحوب بالغارات الجوية في اعقاب هجوم فصائل المقاومة على مستوطنات الغلاف لقطاع غزة في 7 من أكتوبر من العام 2023 .

* * *

معاريف: الصواريخ الإيرانية فتحت ثغرة لصالح إسرائيل

بقلم يورام دوري

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

من بداية سنوات الألفين، عندما بدأ الخطاب الجماهيري والسياسي عن التحول النووي لإيران وعن كونها الراعية الرئيس لمنظمات الإرهاب في أرجاء العالم، أتذكر جيدا الخط السياسي الذي رسمه شمعون بيريس، سواء كوزير الخارجية في حكومة شارون وفي حكومة أولمرت، وبموجبه إيران ليست مشكلة إسرائيل وحدها بل هي تهدد العالم الحر كله.

أتذكر جيدا عندما كنت الناطق بلسانه في تلك السنوات وجه بيريس تعليماته لي (نعم هو أيضا يوجه تعليمات) لإطلاق وسائل الإعلام الدولية والإسرائيلية في هذا الاتجاه.

في عشرات اللقاءات السياسية التي أجراها بيريس في تلك السنوات وشاركت فيها، كرر المرة تلو الأخرى العبارة بأن إيران تعرض السلام العالمي للخطر.

وقد وضع الواحد إلى جانب الآخر مدى إطلاق الصواريخ الباليستية والمسافة بين عواصم مختلفة في أوروبا.

في لقاء مع الرئيس بوش عرض بيريس معلومات استخبارية عن صواريخ باليستية تصل إلى واشنطن. كما أنه حذر بوتين من الميول الإمبريالية لإيران التي لن تتجاوز موسكو في محاولاتها لفرض "التشيع" على العالم.

لقد فهم بيريس من تجربته السياسية عظيمة السنين أن إيران هي قوة عظمى وبصفتها هذه لن يكون سهلا علينا التصدي لها وحدنا.

لقد أوضح بيريس لكل محادثيه في العالم وأنا كمن حرص على نشرها، أن روما، برلين، لندن وباريس أيضا في خطر من الإيرانيين وبالتأكيد عمان، القاهرة، أبو ظبي، الرياض والمنامة عاصمة البحرين مهددة بقدر لا يقل، بل وربما أكثر، من نباطيم ومن القدس.

هجمة الصواريخ الإيرانية على إسرائيل (بالمناسبة وليدة إخفاق استخباري إسرائيلي آخر) فتحت لإسرائيل ثغرة استثنائية لتطبيق سياسة حكيمة (تبناها شارون أيضا حين كان رئيسا للوزراء)، لعزل نظام آيات الله ولنكون جزءا من تحالف إقليمي

ودولي يعرف كيف يتصدى ويهزم مظاهر السيطرة من طهران.
على مدى سنين عملت القيادة السياسية حسب هذا النهج وامتنعت عن مواجهة إيران جبهويا وذلك أيضا بسبب فرص نجاح غير واضحة وكذا بسبب الثمن السياسي الذي سندفعه والذي سيبقينا وحدنا في مثل هذا التصدي.
كلي أمل في أن يعرف كابينيت الحرب (أعضاء الكابينيت الواسع لا يهتمون إلا بالغمزات لجمهور ناخبيهم) كيف يوجه سياسة الخارجية والأمن لإسرائيل ولا يتخذ قرارات تبقينا وحدنا مع الخطر الإيراني.

* * *

هآرتس: حكومة الكارثة تستعد للحروب التالية

بقلم رفيت هيخت
الحكومة الإسرائيلية التي في ظلها حدثت الكارثة الأكبر لدولة إسرائيل، والتي أكثر من نصف الشعب يعاديها ولا يصدق أي كلمة يقولها رئيسها، تخطط لنا جدولا زمنيا مفعما بالحروب.
أولاً رفح، وبعد ذلك حزب الله وبعد ذلك إيران"، قال وزير في الحكومة حول المستقبل المتوقع، المليء بأيام الاحتياط والمعاناة.
ومن المؤسف أن لوح الأهداف لبتسلئيل سموتريتش وإسحق غولدكنوفف لا يشمل أيضا روسيا والصين.
خلافا للمعسكر الرسمي، الذي منذ أشهر هو غارق في رواية "أسبوعان، ثلاثة، حاسمة إلى حين اتخاذ قرار مغادرة الحكومة (إذا لم يحدث أي حدث)."
أعضاء الحكومة الأصليين هادئون تماما بخصوص مناصبهم. فهم على قناعة بأن الحكومة ستجتاز أزمة قانون التجنيد في الدورة الصيفية، أي أنها ستجيز خطة هراءات بكلمات جميلة، ستهدئ قليلا المعارضة الأخلاقية لليمين، في حين أنها تحث إسرائيل على السير بسرعة نحو حروب مصيرية.
العملية في رفح لم يبلغ أي أحد حتى الآن اليمين بأن الحرب مع أل التعريف قد انتهت وأن حماس بقيت واقفة على قدميها، على وشك التنفيذ في القريب، بعد تسلم رزمة المساعدات الأميركية.
نفس رزمة المساعدات التي انتحر الرئيس الأميركي، جو بايدن، من أجلها.
صحيح أن هذا هو نفس بايدن، الذي وزير الشتات عميحاي شكلي قال عنه إنه لم يكن لينتخبه، بل كان سينتخب ترامب، لأن "الولايات المتحدة في ولايته لا تبث أي قوة، وهذا الأمر يضر بإسرائيل."
"لقد تبين أن شكلي غبي"، قال وزير في الليكود. "هو في الحقيقة يعكس أحاسيس معينة توجد في اليمين، لكن قول هذه الأقوال بعد دقيقة على مصادقة بايدن على رزمة بمبلغ 14 مليار دولار، فإن هذا ببساطة هو عدم مسؤولية."
وحسب أقوال هذا الوزير فإنهم في مكتب رئيس الحكومة غضبوا على شكلي، لكن رئيس الحكومة نفسه لم يكلف نفسه عناء إصدار تصريح عام حول هذا الأمر للجمهور. وبالتالي فقد أجاز تصريحا آخر يضر بشكل واضح بالمصالح الآنية لإسرائيل، الاحتفال الشائع جدا في الحكومة وبين أعضائها. "صمت رئيس الحكومة هو ببساطة عار وخجل"، قال عن ذلك وزير في الائتلاف.
بعض أعضاء ائتلاف الـ 64 يشدون شعرهم الآن إزاء هذا الإهمال المتدحرج، لكن لا أحد منهم ينوي فعل أي شيء لأن التداعيات الفظيعة حقا ما زال يمكن صدها. في أي لحظة يوجد عاشق آخر لا يسخر من إسرائيل، وهو بوليصة التأمين لحكم نتنياهو، ويكبح قرفه من هذه الحكومة ويهب لمساعدة الدولة. هكذا، ينقذ نتنياهو وحكومته التي تنكر الجميل.

في شاس يحاولون الدفع قدما بأفكار لحكومة وحدة واسعة ستضم أيضا أفيغدور ليبرمان ويائير لابيد، مقابل موعد متفق عليه لإجراء الانتخابات، من أجل تقليص قوة "الهستيريين" حسب تعبيرهم، أي من يؤيدون بن غفير وأمثالهم في الليكود. ولكن أيضا بالأساس من أجل تجنب إجراء الانتخابات. ولكن نتنياهو غير معني على الإطلاق بإعطاء هذا الوعد. فكلمة "انتخابات" بحد ذاتها شكلت له تهمة معاداة الوطنية. وحتى لو أنه وافق على إعطاء أي وعد بالإكراه، فإنه لا أحد سيصدقه. "درعي لن يكسب أي شيء من تبكير موعد الانتخابات" لخص مصدر في الحكومة. "هذا فقط سيضر به. لذلك، رغم قلقه على أمن اسرائيل إلا أنه لا يوجد أي سبب للتعويل عليه."

مقربون يقولون إن بني غانتس وغادي أيزنكوت يوجدان في نقطة الغليان.

غانتس سمع وهو يقول أكثر من مرة: "أنا لم أعد أتحمل وجوه أعضاء هذه الحكومة"، "في كل مساء أنا آخذ حبة مسكن من أجل الصمود ليوم آخر."

ايزنكوت صبره أقل على السياسة الساخرة لأعضاء الحكومة.

في يوم الأحد حارب غانتس وايزنكوت على عقد جلسة لمجلس الحرب وعدم تأجيلها إلى ما بعد العيد، كما كان ينوي نتنياهو، وكأن المخطوفين وعائلاتهم يوجدون في هذا الوقت في إجازة العيد في فندق "وولدورف استوريا."

في الحقيقة، منذ وقت طويل والنقاشات لا تشمل قرارات مهمة، لكنها مع ذلك هي الوسيلة الوحيدة من أجل التوصل إليها. قضية المخطوفين الصادمة واليوم التالي في القطاع ومحاولة إنقاذ الشمال، كل هذه قضايا مفتوحة ونازفة.

آمال المعسكر الرسمي، التي بحسبها سينجحون في التأثير على نتنياهو من أجل اختيار مسار العقلانية والتطبيع مع السعودية وتشكيل حكم بديل في القطاع، بدأت في الظهور ساذجة بصورة مشتبه فيها، وصولا إلى أن تظهر بأنها مقطوعة عن الواقع.

الحكومة تبث بأنه بعد العملية في رفح، التي لا أحد يعرف كم ستستغرق من الوقت، الجيش سيستعد لمعركة أكثر أهمية في الشمال من أجل إبعاد حزب الله عن الحدود وإعادة المقامرين الشجعان إلى بيوتهم التي تم قصفها، الذين سيوافقون على ذلك قبيل بدء السنة الدراسية. ومع الأخذ في الحسبان الأداء حتى الآن، السياسي والعسكري والاستخباري، فإنه مسموح لنا التشكيك بهذا السيناريو أيضا. لكن وراء كل سيناريو يوجد سؤال جوهري وهو كيف أنه بعد كارثة فظيعة وإدارة حرب فاشلة، يفترض أن يعطي الجمهور الاعتماد الصامت لهذه الحكومة وهذا الجيش على طول الطريق لمزيد من المغامرات؟

* * *

معاريف: الجيش الإسرائيلي المطلوب: قوي وذكي

بقلم بوعز جولاني

قبل نحو 30 سنة قاد رئيس الأركان في حينه أهود باراك تغييرات دراماتيكية في مبنى القوة في الجيش الإسرائيلي، في خطوة سميت "جيشا صغيرا وذكيا."

واعتمدت الخطوة على الفهم الذي تبين في هذه الأثناء كمغلوط، وبموجبه انتهى عصر الحروب الشاملة وأساس مهمة الجيش ستكون التصدي لمنظمات إرهابية في الدائرة القريبة والاستجابة لتهديدات استراتيجية في الدائرة البعيدة.

عناصر القوة التقليدية قلصت وبدلا منها استثمرت مقدرات طائلة في سلاح الجو، في الاستخبارات، في الوحدات الخاصة وما شابه. مدى تدريبات الوحدات المناورة في النظامي وبخاصة في الاحتياط تقلص وكان يخيل أحيانا أن ضباطا كبارا "عشقوا" الشاشات التي يمكن فيها إجراء مناورات محوسبة بدلا من الغرق في الوحل في أثناء التدريب الملموس.

حرب السيوف الحديدية فجرت مفهوم الجيش الصغير والذكي. لا يوجد أي شك في أن ميزانيات الدفاع في العقد القريب القادم سترتفع بشكل دراماتيكي وإسرائيل ستعمل على توسيع وتعزيز الوحدات المناورة في الجيش الإسرائيلي بما في ذلك الحفاظ على مستوى تدريب مناسب لعموم الوحدات.

الآن بالذات، حين تكون الحرب لا تزال في عدة جبهات، يجدر النظر بعمق في خطة بناء القوة المستقبلية للجيش الإسرائيلي. وبخاصة، الوصول إلى خليط مناسب من التكنولوجيا مع قوة بشرية تتناسب وتحديات الغد وعدم المسارعة إلى استعادة عناصر قوة كانت تتناسب مع نهاية القرن الماضي.

مثال واضح على ذلك هو سلاح المدرعات. فالدور الحاسم للمدرعات في أثناء المناورة في غزة صفع أولئك الذين أبنوها. الجيش الإسرائيلي بدأ منذ الآن في مسيرة متسارعة لإعادة وحدات المدرعات التي فككت إلى أهليتها. لكن هل هذه ستكون هي الدبابات التي ركبت عليها على عجل مظلة معينة على سبيل الحماية من الحوامات المتفجرة؟ هل قوة النار لديها ستبقى مشابهة لوضعها الحالي أم أنها ستزود بذخائر فتاكة أكثر؟

هل في كل الدبابات سيكون مقاتلون أم ستكون أيضا دبابات موجهة عن بعد أو تلقائيا تماما؟ ثمة حاجة حقيقية لزيادة أسطول الدبابات لكن لهذه أن تكون مزودة بتكنولوجيات دفاع وهجوم متطورة تعظم التفوق النسبي للجيش الإسرائيلي في أطر المعركة المختلفة التي ينبغي له أن يكون مستعدا لها في المستقبل.

بشكل مشابه، واضح أنه ستكون حاجة إلى توسيع سلاح المدفعية الذي تطلبت منه الحرب الحالية أعمالا مكثفة في عدة جبهات بالتوازي، في ظل خلق وتيرة نار غير مسبوقة على مدى زمن طويل. لكن هل علينا أن نعود لنتزود بمدافع 155 ملم تقليدية مع الذخائر الناجعة لمدى حتى 40 كيلو مترا من النوع الذي عرفناه؟ أم ينبغي الاستثمار في أدوات يمكنها أن تطلق ذخائر أكثر دقة وإلى مديات أطول؟ ماذا سيكون الخليط الذي بين الصواريخ والمقذوفات الصاروخية مقارنة بالمدافع؟ وماذا بالنسبة لسلاح الجو؟ التقليص الكاسح لأسراب المروحيات القتالية في السنوات الأخيرة كلفنا ثمنا باهظا جدا في 7 أكتوبر.

من جهة أخرى، عندما شاركت المروحيات في القتال في غزة، شكلت مدماكا مهما في دائرة القتال المتداخلة. فهل ينبغي المسارعة في شراء مروحيات أباتشي، بلاكهوك وأمثالهما أم ثمة مكان في التفكير أيضا بمنصات طائرة أخرى تعرف كيف تعطي دعما أفضل، دفاعيا وهجوميا للقوات المناورة.

طائرات اف 35 هي آلات قتالية مذهبة ذات قدرات متنوعة، لكنها باهظة الثمن على نحو مخيف. فهل سيكون من الصواب التزود ببضعة أسراب أخرى من هذه الطائرات أم التفكير من جديد في اقتراح أفيغدور ليبرمان بإقامة سلاح صواريخ يأخذ على عاتقه جزءا من المهام الحالية لسلاح الجو؟

أسئلة كهذه يجب أن تطرح أيضا بالنسبة لأسلحة أخرى والأجوبة عنها ستؤثر ليس فقط على مستقبلنا الأمني بل وأيضا على وضعنا الاقتصادي والاجتماعي.

ميزانية الدفاع يجب أن تزداد لكن يجب التأكد من أن تتجه إلى اتجاهات مناسبة.

* * *

هآرتس: استقالة أهارون حاليفا: انهيار مِدماك في سور الغطرسة

بقلم يوسي ميلمان

بتأخير غير معتاد، لكن في خطوة مباركة عشية العيد، قدم رئيس شعبة الاستخبارات "أمان"، الجنرال أهارون حليفا، استقالته. هذه هي اللبنة الأولى التي تحطم جدار الرضا عن النفس والغطرسة وازدراء المستوى السياسي برئاسة بنيامين نتنياهو والمستوى التنفيذي، المسؤولين عن الفشل الأكثر فظاعة في تاريخ البلاد. وفي أعقابه ستسقط لبنات أخرى، التي ستؤدي إلى انهيار السور وبناء سور جديد، لا يوجد فيه أي تصور واعتبارات سياسية ومصالح شخصية.

كل شخص له علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالفشل، مضطر إلى الذهاب إلى البيت.

القائمة طويلة. ففي "أمان" هي تشمل قائدة الوحدة 8200، العميد يوسي يسرائيل، وضباطا مثل رئيس قسم الأبحاث، العميد عميت ساعر، الذي استقال مؤخراً في أعقاب مرضه. ويتحمل المسؤولية أيضا قائد المنطقة الجنوبية الجنرال يارون فنكلمان، وقائد فرقة غزة العميد آفي روزنفيلد، والجنرال اليعيزر طوليدانو، الذي يشغل الآن رئيس قسم الاستراتيجيا وإيران، الذي تولى قيادة فرقة غزة وبعد ذلك قيادة المنطقة الجنوبية، وهو يعتبر من آباء التصور الذي يقول "حماس مرتدعة"، وربما أيضاً عدد من ضباط سلاح الجو.

فوق هؤلاء جميعا فإن المسؤولية العليا عن جهاز الأمن هي على رئيس الأركان، هرتسي هليفي.

لا يوجد شك بأنه هو أيضا سيقدم استقالته، ومن واجبه فعل ذلك بسرعة. المرشحون لاستبداله هم نائبه الجنرال أمير برعم، الذي تقريبا اختفى أو أخفى نفسه من الحوار العام، أو قائد المنطقة الشمالية الجنرال أوري غوردن، وربما يمكن طرح المدير العام في وزارة الدفاع الجنرال إيال زمير، الذي شغل منصب السكرتير العسكري لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

يجب إضافة رئيس الشاباك رونين بار إلى القائمة، الذي يريد الآن تعيين نائب جديد لنفسه.

يوجد إجراء سائد وهو أنه قبل منتصف ولاية رئيس الجهاز يقوم باستبدال النائب الحالي من أجل إعدادهما لإمكانية أن واحدا منهما ستتم ترقيته في منصب رئاسة الجهاز.

هذا أمر مطلوب أيضا مقابل حقيقة أن بار يتوقع أن يقدم استقالته بسبب مسؤوليته عن الفشل الاستخباري في 7 أكتوبر.

يوجد عدد من المرشحين لهذا المنصب، البارز من بينهم هو ع.، رئيس المنطقة الشمالية والذي يشغل هذا المنصب منذ أربع سنوات.

ع. يقف على رأس المنطقة، وقد تمت زيادة صلاحياته في السنوات الأخيرة.

رئيس الشاباك السابق نداف أرغمان قرر لأسباب عملياتية وإدارية أن ينقل معالجة كل عرب إسرائيل (الجليل، وادي عارة والجنوب)، فيما يتعلق بالتآمر السياسي وإحباط الإرهاب، إلى المنطقة الشمالية.

في أيار 2021 قرر بار، كدرس من العنف وخرق النظام في عملية "حارس الأسوار" في المدن المختلطة إلى إقامة قسم جديد باسم "قسم اسرائيل"، ونقل للمنطقة الشمالية أيضا المسؤولية الإدارية عن الجريمة القومية والإرهاب اليهودي. أي التهديد على الديمقراطية من قبل المتطرفين، الذي يتم تركيزه تحت سقف واحد.

قبل شهر تقريبا قرر بار إجراء تعيينات جديدة في الجهاز. وهو لم يكن باستطاعته وبحق الانتظار أكثر. أي تأخير في تعيين رئيس قسم يعيق ويشوش تعيين مرؤوسيه ويضر بالمعنويات والأداء وعمل آلاف العاملين في الجهاز.

التعيينات الجديدة التي ستدخل إلى حيز التنفيذ في الصيف ضمن أمور أخرى، هي تعيين رئيس منطقة القدس والضفة، التحقيق، التشغيل، التكنولوجيا والدول العظمى (في السابق مكافحة التجسس).

بار أيضا قام بتعيين نساء في الجهاز، اللواتي أصبحن تقريبا ربع هيئة الجهاز. العمود الفقري للقيادة والإدارة العليا. خمس نساء يتولين أقساما هي: الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الأبحاث، التدريب والرقابة على الجهاز.

بار هو قائد ومدير عقلاني، لذلك لا يوجد تقريبا أي شك لدى أي أحد بأنه سيطبق إعلانه بأنه يتحمل المسؤولية عن الفشل

الاستخباري للشباك الذي أدى إلى إحداث 7 أكتوبر، وسيقدم استقالته.
أيضا قراره تعيين مديرة للتحقيق في الوحدات ذات الصلة أو المشاركة في الفشل، هو تعبير عن أنه خلال بضعة أشهر بعد انتهاء التحقيقات، سينهي وظيفته.
أيضا حقيقة أن ر.، رئيس المنطقة الجنوبية الذي كان مسؤولا عن غزة أعلن أنه سيقدم استقالته في الصيف، تدل على نية استبدال معظم القيادة العليا في الشاباك، المتورطة بشكل مباشر أو غير مباشر في رعاية أو التسليم مع التصور الخاطئ الذي يقول إن حماس "خائفة" وإن توجهها هو نحو الحفاظ على الوضع الراهن.
لكن الخوف في الشاباك، وخارجه، هو من أنه إذا استقال بار فإن نتنياهو سيعين في هذا المنصب المقرب منه مئير بن شبات، الذي ترأس عدة أقسام في الجهاز، وبعد ذلك أصبح رئيس الهيئة الوطنية للأمن القومي وتولى لصالحه أيضا بعثات سياسية. بن شبات، رجل الصياغة الدقيقة، قال مؤخرا إنه لا يتنافس على المنصب. ولكنه أضاف إنه سيكون دائما مستعداً لخدمة الدولة. أي أنه حرص على عدم التصريح بأنه لن يوافق على شغل هذا المنصب في أي ظرف.
في أوساط متقاعدي الشاباك هناك من يتسلى بفكرة اقتراح رئاسة الجهاز للجنرال (احتياط) نيتسان ألون، رئيس هيئة المخطوفين الذي استقال والذي كان في السابق مرشحاً لرئاسة هيئة الأركان.
يوجد مرشح آخر محتمل هو يئير (رولي) ساغي، الذي شغل منصب رئيس المنطقة الجنوبية ونائب رئيس الشاباك، والذي هزم في المنافسة أمام بار.
على أي حال، السؤال حول هوية رئيس الشاباك القادم يعتمد بالأساس على الزوجين نتنياهو.
في جهاز الأمن وفي أوساط الجمهور هناك من يقولون إنه محظور على شخصيات رفيعة في جهاز الأمن الاستقالة الآن، طالما أن نتنياهو يتمسك بالكرسي.
ومن الواضح أن نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت، أكثر من أي شخص آخر، هما صاحبا السلطة الحكومية، واستنادا لذلك أيضا هما المسؤولان الأساسيان، لكنهما أيضا سياسيان يتمسكان بالسلطة، ولا تظهر أي دلائل على أنهما ينويان تقديم استقالتهما (كما فعلت رئيسة الحكومة غولدا مئير ووزير الدفاع موشيه ديان بعد نصف سنة على حرب يوم الغفران، ووزير الدفاع أرئيل شارون الذي تم إجباره على تقديم استقالته بعد نصف سنة على مذبحة صبرا وشاتيلا في حرب لبنان الأولى في 1982).
الشخص الوحيد الذي احتمالية إنهاء منصبه في الموعد هو رئيس الموساد، دافيد برنياع، الذي جهازه تقريبا لم ينشغل بحماس (باستثناء عدة عمليات تصفية نسبت له خارج اسرائيل). مع ذلك، برنياع أيضا، وبالأساس سلفه الذي اعترف في السابق بالخطأ الذي ارتكبه، كانا مشاركين في سياسة نتنياهو حول تمويل حماس.
ومن اجل التوصل إلى عزل نتنياهو وغالانت فإنه مطلوب خطوة تحطم الروتين والوضع القائم.
حتى وقت متأخر أمل الكثيرون أن استقالة بني غانتس وغادي ايزنكوت ستحدث ردا متسلسلا يؤدي إلى إنهاء ولاية نتنياهو وغالانت. ولكن يبدو أنهما، اللذان اعتبرا الأمل لمعسكر الاحتجاج ومعارضي نتنياهو، يستخدمان نفس صمغ نتنياهو وغالانت، الذي يبقيهما على كرسيهما. ولذلك، يجب مطالبة كل مسؤول في المستوى التنفيذي عن الفشل بتقديم استقالته في القريب، على أمل أن هذه الاستقالات ستؤدي إلى إقصاء نتنياهو وغالانت، ومعهما كل حكومة الفشل، من الساحة العامة، وستمهد الطريق لإجراء الانتخابات وإحداث التغيير المأمول الذي سينقذ دولة اسرائيل من السير الحثيث نحو الهاوية.

* * *

هآرتس: جاء دور نتنياهو

استقالة اللواء أهارون حاليفا من منصب رئيس شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي هي واجبة الواقع في ضوء الإخفاق الاستخباري الهائل الذي سبق هجمة حماس في 7 أكتوبر – الحدث الأمني الأخطر والأكثر فتكا في تاريخ الدولة. حاليفا هو الأول في القيادة الأمنية الذي يعلن اعتزاله. يمكن الافتراض أن في الأشهر التالية سيعلن عن استقالتهم أيضا رئيس الأركان، رئيس الشاباك، قائد المنطقة الجنوبية الحالي وسلفه، رئيس شعبة العمليات، قائد فرقة غزة ومسؤولون كبار آخرون.

يدور الحديث عن مسيرة واجبة، لكن المسؤولية لا يفترض أن تتوقف في المستوى العسكري، ومحظور لهذا المستوى أن يكون كبش الفداء لدولة إسرائيل. إلى هناك بالضبط يتجه بنيامين نتنياهو وعصبة السائبين الذين أدوا معه بالدولة إلى شفا الهوة.

الأول الذي أثبت أن التوقع من أن يتصرف المستوى السياسي ما ينبغي هو توقع لا أساس له هو وزير المالية بتسلئيل سموتريتش الذي كتب يقول: "خير أن استقال حاليفا وأخذ المسؤولية، هي فرصة لتغيير حقيقي وإصلاح في مبنى القيادة العليا الجيش وعليه فمحظور أن يكون رئيس الأركان وأولئك الذين أخفقوا هم من يعينون البدائل الذين سيكونون على شاكلتهم وصورتهم. هناك حاجة لقيادة جديدة من بين القادة الذين أثبتوا أنفسهم تحت النار لأجل إقامة جيش كبير، هجومي وفتاك." لقد مثّل سموتريتش صيغة عمل عصابة نتنياهو: بداية صفينا حاليفا، والآن سنصفي رئيس الأركان.

من ناحيتهم، استقالة حاليفا تعطي فقط مفعولا لدعاية كاذبة تنشرها الآلة البيبية ضد الجيش الإسرائيلي، في محاولة لإلقاء كامل المسؤولية على المستوى العسكري والهروب من التهمة.

دون التقليل من خطورة الإخفاق العسكري فإن الأول الذي يتحمل المسؤولية عن الكارثة والذنب هو رئيس الوزراء نتنياهو. هو أبو المفهوم المغلوط، أبو السياسة التي في أساسها دحر الموضوع الفلسطيني إلى أسفل جدول الأعمال الوطني والعالمي وإدارة سياسة فرق تسد.

من جهة تعزيز حماس من قطاع غزة، تهدئتها من خلال نقل حقائب الأموال النقدية والفرضية بأنها مردوعة؛ من جهة أخرى، إضعاف وإهانة السلطة الفلسطينية في الضفة.

إن حقيقة أن مفهوم نتنياهو الذي اتخذه في سنوات حكمه الطويلة انتهى بمذبحة 7 أكتوبر لم تدفعه لأن يأخذ أي مسؤولية. منذ الكارثة حرف النار فقط نحو الجيش الإسرائيلي، جهاز الأمن، جو بايدن، الأمم المتحدة، الكل مذنب، إلا فقط من يقود إسرائيل منذ 15 سنة ويدهورها إلى الهوة. نتنياهو وأعضاء حكومته السائبة وجهوا إسرائيل نحو الكارثة.

هم ملزمون بالاستقالة والاعتزال من المجال الجماهيري مكللين بالعار. إلى أن يفهموا هذا، من واجب الجمهور أن يخرج إلى الشارع ويشرح لهم هذا.

* * *

هآرتس: يُضحون بالمخطوفين من أجل تأجيل النهاية!

بقلم أوري مسغاف

التخلي عن المخطوفين وتركهم لمصيرهم، موتهم بالتعذيب والألم، هو حدث استراتيجي في تاريخ الدولة. وهو حدث يقوض الروح المؤسسة للدولة. صدى هذا الحدث سيتم الشعور به لسنوات قادمة. فهو جريمة لا تغتفر ضد الضحايا وعائلاتهم وأيضا ضد الإسرائيلية واليهودية. فدية الأسرى هي أمر سام. حروب إسرائيل انتهت دائما بتبادل الأسرى وإعادة القتلى.

مقابل جلعاد شاليت تم إطلاق سراح 1027 مخربا. وفي صفقة جبريل أيضا تم تحديد تعرفة مرتفعة.
كان هناك مرات تم فيها إطلاق سراح مخربين حتى مقابل جثامين. شعار "دولة إسرائيل ستفعل كل ما في استطاعتها" اعتبر شعار مقدس. الفشل في إعادة رون أراد اعتبر فشلا تاريخيا، ودرسا محظورا نسيانه. وإذا كان الأمر هكذا فكيف سيتم النظر إلى التخلي عن الـ 133 مخطوفا؟.
صفقة المخطوفين في تشرين الثاني، التي استقبلت بالفرح والرضا من قبل الجمهور الواسع العقلاني، هزت ائتلاف نتنياهو، لا سيما في قسم الاستيطان الحريدي وفي قاعدته الإعلامية، التي تتمثل في القناة 14 ومنظومة مرتبة من الأبواق والكتاب.
عمليا، نتنياهو قام بتخريب النبضة السادسة والأخيرة في الصفقة مع إلقاء التهمة على حماس.
بعد ذلك صمم على عدم السماح بإجراء أي صفقة أخرى تتعلق بشكل طبيعي بوقف القتال في غزة. وهكذا تمت التضحية بالمخطوفين على مذبح حكمه. وهذه الجريمة يشارك فيها وزير الدفاع يوآف غالانت، الشريك – المتعاون بني غانتس ورئيس الأركان هرتسي هليفي.
منذ شهر كانون الأول تساوقوا بشكل مطلق مع الهراءات التي قام نتنياهو ومستشاروه الاعلاميون بطبخها: "النصر المطلق"، "فقط زيادة الضغط العسكري ستعيد المخطوفين." وقد تبين أن النصر المطلق أصبح مراوحة في المكان وهزيمة استراتيجية، وأن زيادة الضغط العسكري بالذات تقتل المخطوفين. رغم ذلك ترسخ في رأي الجمهور نوع من الإجماع الذي يقول إنه من المنطقي ضرب غزة وقصفها من الجو والبر، في الوقت الذي يحتجز فيه العدو في شقق سرية تم قصفها وفي الأنفاق 133 مخطوفا، جنديا ومدنيا، على قيد الحياة، ومع مرور الوقت بالأساس يموتون. وكل ذلك في الوقت الذي توجد فيه قواعد صلبة للمفاوضات، تشمل وساطة قطر ومصر، التي ثبت أنها ناجعة في الصفقة السابقة.
الانعطافة الأخيرة في هذه الحبكة كانت في الشهر الماضي. قام الجيش الإسرائيلي بالانسحاب من القطاع، وبضغط من العالم تغرق المساعدات الإنسانية قطاع غزة. وهكذا فإن نتنياهو وحكومته تنازلوا عن أدوات مهمة بقيت لديهم أمام حماس:
الانسحاب الكامل ورفع الحصار. يحيى السنوار الذي وصف للإسرائيليين بأن الاتصال انقطع معه وأنه يركض مثل الفأر المذعور في الأنفاق، تشدد في مواقفه. الآن هو يسعى إلى هدف النصر المطلق الخاص به وهو وقف شامل للقتال والانسحاب المطلق لقوات الجيش الإسرائيلي من كل شبر في القطاع وعودة النازحين إلى شمال القطاع واستئناف حكم حماس في كل القطاع.
نتنياهو، غالانت، غانتس وهليفي، يقفون عاجزين أمام أبعاد الهزيمة. وهم أيضا يخافون من اليوم الذي سيتبين فيه كم هو صغير عدد المخطوفين الذين بقوا على قيد الحياة. لذلك، يقومون بتأجيل النهاية. مثل المقامر الحائر الذي أفرغ جيبه في الكازينو فإنهم يواصلون التمتمة حول "زيادة الضغط على حماس" و"الإجراءات العسكرية التي ستأتي في القريب". في الفترة القريبة القادمة سيسحبون من الصراف الآلي المزيد من السحب على المكشوف كي يضعوا على الطاولة الفيشة الأخيرة المنقذة: رفح.
في هذه الأثناء هم يواصلون التحدث عن "التزام سامٍ بإعادة جميع المخطوفين". عشية عيد الفصح تبين بالضبط كيف يبدو هذا الالتزام: بنيامين وسارة نتنياهو التقطا صورة بجانب كرسي فارغ في فندق "وولدورف استوريا" وهما يحملان علبة كرتون تم حشر عليها 133 وجها صغيرا للمخطوفين. من هناك تم نقل الصورة الفظيعة إلى خبراء الفوتوشوب والتنقيح، وعند انتهاء

العطلة احتفل الزوجان فعليا بعيد فصح آخر كما هي العادة في الشتات، في القصر المحصن لفالك. لم تعد لدي كلمات أقولها.

* * *

يديعوت أحرونوت: لقادة إسرائيل: لا تكرروا فشلاً تاريخياً باستنساخ 133 من رون أراد

بقلم آفي كالو
ترجمة: صحيفة القدس العربي

لأكثر من نصف سنة ونحن نستيقظ إلى واقع لا يطاق يعيشه مخطوفونا في أسر القتلة. ويخيل أن التاريخ، بجوانبه الظلماء، يصر على أن يكرر نفسه، في سياق مشابه تقشعر له الابدان. كانت 1987 سنة مفتوحة الفرص الأولى (والأخيرة) لإعادة مساعد الطيار المفقود المقدم رون أراد من الأسر في لبنان. حتى أواخر السنة إياها، كان لإسرائيل عنوان حقيقي للحديث معه في قضية رون – جميل سعيد، رجل أعمال لبناني كان يسكن في لبنان، وكان مقرباً من نبيه بري، رئيس منظمة "أمل"، وهو حتى اليوم شخصية عامة ذات نفوذ في الساحة اللبنانية. غرست هذه القناة إحساس أمن مغلوطاً في إسرائيل في حينه بأنه يمكن إجراء الاتصالات مع الوسيط سعيد على مياه هادئة، بخاصة في ضوء رسائل من رون شكلت إشارة حياة منه.

ولكن آليات داخلية في "أمل" لم تشعل أضواء حمراء في "الكريا"، وتقرب رئيس جهاز الأمن في منظمة "أمل" مصطفى ديراني من طهران، أديا إلى أن نافذة الفرص أغلقت في نهاية 1987، مع إقامة "المقاومة المؤمنة"، منظمة شيعية متطرفة مقربة من الحرس الثوري الإيراني. وأخذ ديراني، الذي انسحب من "أمل" ووقف على رأس تلك المنظمة، رون تحت وصيته – خطوة أدت إلى انهيار قناة الوساطة المريحة. بعد اختفاء مساعد الطيار الأسير من قرية النبي شيت في صيف 1988 في ظروف غامضة، بذلت أسرة الاستخبارات جهوداً عظمى بهدف محاولة العثور عليه في أرجاء الشرق الأوسط.

عملياً، على مدى ثلاثة عقود ونصف مرت منذ اختفائه من القرية الشيعية المعادية في ظلمة الليل، نفذت سلسلة عمليات جريئة إلى جانب جهود استخبارية وبحثية متفرعة لم تنجح في تحقيق حل للغز. هكذا مثلاً في عهد حكومة التغيير، وحسب إعلان رئيس الوزراء في حينه بينيت من على منصة الكنيست، جرت حملة غنية المقدرات تنطوي على مخاطرة عظيمة، ورغم الإنجازات العملياتية المبهرة، لم تنجح في تبديد السحابة حول مصير وظروف اختفاء مساعد الطيار.

تفويت نافذة الفرص لإعادة مساعد الطيار الأسير في 1987 غذته سلسلة عناصر، بينها أيضاً صدمة صفقة جبريل (1985) التي أثارت نقداً جماهيرياً شديداً وأدت إلى تردد كبير في المستوى السياسي، ولاحقاً جرت جهاز الأمن إلى توظيف مقدرات هائلة وأحياناً بأثمان معقدة للعثور على مساعد الطيار، كما أسلفنا، حتى أيامنا هذه. فضلاً عن ذلك، فإن انعدام الوضوح إزاء حياة مساعد الطيار منذ اختفائه في البقاع اللبناني في أواخر الثمانينيات، خلق تشوشاً وغموضاً في النظريات والتقديرات الاستخبارية، ما أثقل على قدرة خلق جدول أعمال أهلي وبذل جهد مركز دقيق لحل القضية الأليمة.

إن الفشل الاستخباري الذريع في قضية رون يجب أن يقف أمام أصحاب القرار في هذا الوقت في قضية المخطوفين. دروس لغز أراد تشكل إشارة تحذير واضحة ونداء صحوة صادم للمستوى السياسي: عدم استخدام نافذة فرص دبلوماسية، مهما

كانت صعبة ومركبة، لإعادة مخطوفينا يزيد دراماتيكياً الخطر على حياتهم ويشكل إخفاقاً وطنياً في ضوء خوف حقيقي في أن يصعب نجاة المخطوفين الذين لا يزالون على قيد الحياة. ولما كان هذا، وكما يتضح من قضية أراد، فإن عدم إعادة المخطوفين اليوم ستنطوي على ثمن باهظ في المستقبل، ليس فقط في جوانب سلة الأثمان لإعادتهم من خلال المفاوضات، بل أيضاً من زاوية المقدرات التي ستلزم أسرة الاستخبارات وجهاز الأمن بتوسيع الانشغال في مجال الأسرى والمفقودين لسنوات إلى الأمام بهدف العثور على المخطوفين بشكل سيكلف مقدرات واسعة وأحياناً على حساب مجالات لا تقل أهمية، توجد في قلب جدول الأعمال الأمني للدولة. هذا اعتبار ثقيل الوزن يجب أن يقف أمام ناظر أصحاب القرار.

يقف أمانا عدو غير إنساني، مرير ووحشي، من أكثر الأعداء وحشية الذين عرفتهم إسرائيل، لكنه ضعيف للغاية – عسكرياً وسياسياً وحوكمياً، بينما إنجازات الجيش المبهرة في المناورة في أراضي القطاع آخذة في التآكل (مثلما ألمحت محافل عسكرية رفيعة المستوى) في ضوء شلل استراتيجي متواصل تعاني منه حكومة إسرائيل. أمام دروس الماضي المدوية وفي ذروة عيد الحرية، يجب على المستوى السياسي أن يوجه التفوق الميداني على حماس من خلال الأوراق التي لا تزال في يديه، لتحقيق صفقة وإعادة مخطوفينا ممن تركوا لمصيرهم من قبل الدولة في 7 أكتوبر وبسرعة. هذا في أيدينا. وهذا ممكن. خشية أن يكرر التاريخ البشع نفسه ويأتينا على بواباتنا المتكدرة، إذا لم نصحُ ونعيدهم إلى حدودهم.

* * *

إسرائيل اليوم: "تعتقل العجوز وتطلق يد المجرم".. شرطة إسرائيل بسياسة الوزير المسؤول: نكره العرب

بقلم جلال البنا

اعتقال المواطنة الإسرائيلية – الأمريكية، الباحثة والمحاضرة في الجامعة العبرية نديرا شلهوب – كيبوركيان، لم يأتِ لإنفاذ القانون ولرفع لائحة اتهام ضدها ومحاسبتها قانونياً. يدور الحديث عن اعتقال استعراضي سيشكل إشارة تحذير لحرية التعبير. آمل ألا أعتقل بعد هذا المقال. حتى لو قالت البروفيسور شلهوب كيبوركيان الأقوال الأكثر إثارة للغيظ، نفيها ارتكاب أي عنف جنسي في 7 أكتوبر، فإنها لم ترتكب أي جريمة، وما ادعاء الشرطة بأنها اعتقلت للاشتباه بالتحريض سوى ادعاء يفهم كل طالب قانون أنه يمكن دحضه دون جهد كبير، لأن القانون الجنائي في إسرائيل يقوم على أساس أحكام الأدلة، وفي اعتقال المحاضرة لم يعرض أي دليل غير حقيقة واحدة: أنها قالت أقوالاً مغيظة، لكن ليس بالضرورة جنائية.

لا شك أن الاعتراف الآن سيسهل على إدارة الجامعة العبرية إقالتها، بخاصة حين أشارت إليها للاستقالة عقب أقوال قالتها في أكتوبر الماضي وأثارت عاصفة. هكذا هو الحال عندما يراد إرضاء الجمهور في إسرائيل.

من حظنا أن محكمة الصلح في القدس تجاهلت الأجواء العامة والإعلامية القاسية ضد كل من يحاول التفكير بشكل مختلف وضد كل من يتجرأ على أن يقول أقوالاً بشكل مختلف، وردت طلب شرطة إسرائيل التي تحولت في السنة الأخيرة -وبخاصة منذ نشوب الحرب- إلى شرطة أفكار، ونفذت نحو 500 اعتقال، أساساً لمواطني عرب إسرائيليين. في نهاية الأمر، لم ترفع لوائح اتهام ضد معظمهم، رغم تمديد اعتقالهم. وأغلب الظن، نشاط البروفيسور شلهوب – كيبوركيان عضويتها في منظمات مثل "الصندوق الجديد لإسرائيل" و "مركز غيشا" هما اللذان أعطيا أساس الوزن لاعتقالها وإهانتها.

نعم، مواقفها مناهضة للصهيونية، ولا تختلف كثيراً عن مواقف الكثيرين في الجمهور الإسرائيلي والشعب اليهودي، بما في ذلك قسم من الجمهور الحريدي. لعل دوافع أولئك تختلف عن دوافع البروفيسورة شلهوب. لكن النتيجة ذاتها بالنسبة للصهيونية، ولا ينبغي لهذا أن يكون موقفاً خطيراً إذا لم يكن مقبولاً في نظر الكثيرين.

إن شهادة شلهوب عن التجربة التي اجتازتها في المعتقل تثبت بما لا يرتقي إليه شك بأن الاعتقال كان استعراضاً وردعياً، إذ حسب ما روته، فإنه جيء بها إلى محطة الشرطة، ثم المحكمة، وهي مقيدة في يديها وقدميها كآخر المجرمين، وفي أثناء الاعتقال وجهت إليها أقوال قاسية وزعم ضدها أنها تؤيد قتال اليهود. ولا شك أن الشرطة في هذه الحالة، مثلما في حالات كثيرة أخرى، تنفذ سياسة الوزير المسؤول، المبنية على كراهية العرب كغطاء أو تعويض عن الفشل الذريع ممن كانوا يعدون منذ سنوات "بالحوكمة". خسارة أن تلك الشرطة التي أقيمت على خدمة المواطنين في كل مكان في العالم، هي في إسرائيل تستهدف ملاحقتهم وتحاول أن تكون بطلة على امرأة في الستينيات من عمرها بدلاً من ملاحقة المجرمين والقتلة الحقيقيين وتقضي على الجريمة المستشرية في المجتمع العربي، والتي جبت حياة أكثر من 50 قتيلاً منذ بداية السنة.

* * *

هآرتس: إسرائيليون: لم يكن الأمر متعلقاً بإشكالية في "الأونروا".. بل خلق البديل

بقلم أمير تيفون

اعترفت شخصيات رفيعة في إسرائيل مؤخراً بأن حملة إسرائيل التي هدفت إلى المس بالتمويل الدولي للوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، فشلت. بعض الدول أعلنت مؤخراً بأنها ستستأنف تمويل الأونروا بعد تجميده في بداية الحرب في غزة عقب ادعاءات إسرائيل حول تعاون هذه المؤسسة مع حماس، بما في ذلك مشاركة موظفيها في هجوم 7 أكتوبر. في الفترة الأخيرة، تعرضت الحملة الإسرائيلية لسلسلة من الضربات: فألمانيا، وهي إحدى الدول المهمة لإسرائيل في العالم، أعلنت نيتها استئناف تمويلها للوكالة، بعد أن جمدته برلين في كانون الثاني الماضي. في بيان لوزارة الخارجية الألمانية، كتب: "بعد أن فحصت ألمانيا ادعاءات إسرائيل، أصبحت على قناعة بأنه يجب تحسين الرقابة على نشاطات الوكالة وعلى المشاريع التي تنفذها، لكنها في موازاة ذلك تنوي استئناف دعم الأونروا في الوقت القريب". قالت ألمانيا إن على الحكومات الأخرى التي جمدت تمويلها أن تفعل ذلك.

في البيان الألماني كتب أيضاً أن الوكالة تواصل لعب "دور حيوي لا بديل له" في معالجة الأزمة الإنسانية في القطاع، وأن مؤسسات دولية أخرى تعمل في غزة، تعتمد على البنية التحتية القائمة للأونروا. تعتقد ألمانيا أنه "على خلفية الكارثة الإنسانية المتواصلة في غزة، يبدو الأمر أكثر أهمية من أي وقت مضى" لدعم الوكالات الدولية المختلفة العاملة في القطاع، قبل أن يتم مس تمويل الأونروا بصورة لا تمكن من استمرار مشاريعها للتعليم والرفاه.

قالت وزارة الخارجية الإسرائيلية رداً على ذلك، بأن قرار ألمانيا "مؤسف ومخيب للآمال". وأن "إسرائيل تتشارك مع ألمانيا ودول مانحة أخرى في المعلومات حول مئات نشطاء حماس العسكريين ومئات النشطاء الآخرين الذين ينتمون لمنظمة حماس الإرهابية و"الجهاد الإسلامي"، بما في ذلك موظفون في الأونروا"، كتب، "هؤلاء ليسوا بضع حبات متعفنة من التفاح، بل شجرة متعفنة وسامة". وكتب أيضاً أن إسرائيل ستستمر في التعاون مع الحكومة الألمانية لتوجيه المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بواسطة وكالات أخرى.

خلفية بيان ألمانيا تقرير نشرته كاترين كولونا، وزيرة خارجية فرنسا السابقة، التي عينتها الأمم المتحدة للتحقيق في نشاطات الأونروا. زارت كولونا إسرائيل قبل شهر تقريباً، والتقت جهات عليا في الحكومة والجيش للحصول على معلومات عن ادعاءات ضد هذه المؤسسة. ولكن كولونا كتبت في التقرير بأن إسرائيل لم تعرض أي أدلة على أن الكثيرين من موظفي الوكالة هم أعضاء في التنظيمات الإرهابية التي تعمل في غزة، ولم تتطرق إلى ادعاء إسرائيل حول مشاركة موظفي الأونروا في هجوم 7 أكتوبر. ووجه التقرير بانتقاد إسرائيل كبير، وأصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية رداً رسمياً بأن الوثيقة "تتجاهل خطورة المشكلة وتقترح حلولاً تجميلية لا تتعامل مع حجم اختراق حماس للأونروا. وهكذا فإن التقرير لا يظهر كفحص حقيقي وجذري". مع ذلك، اعترفت جهات إسرائيلية سياسية في محادثات مع دبلوماسيين أجانب في الفترة الأخيرة بأن إسرائيل لم تنجح في التأثير على التقرير كما أملت، وأنه من الواضح لها بأن دولاً أخرى في أعقاب نشره، ستنضم لألمانيا وتستأنف تمويل الوكالة. حسب تقارير نشرت في نهاية الأسبوع، بدأت بريطانيا أيضاً بفحص استئناف تمويلها للوكالة.

حتى الآن الدول الأهم التي قررت استئناف تمويل الأونروا، معظمها حتى قبل نشر تقرير كولونا، هي فرنسا وكندا وأستراليا والسويد والنرويج وإسبانيا واليابان. تخشى إسرائيل بالأساس من أن بريطانيا والولايات المتحدة، الدولتان الأكثر وضوحاً في دعمهما الآن في الساحة الدولية، ستغيران قرارهما حول وقف التمويل.

مصدر إسرائيلي مشارك في الجهود السياسية لوقف التمويل، قال للصحيفة بأن الحديث لا يدور عن فشل غير دعائي، بل ينبع من غياب بديل مقنع لنشاطات الأونروا. وحسب أقوال هذا المصدر، فإن إسرائيل نجحت في إثارة الشك لدى أصدقائها في العالم بخصوص الأونروا، لكنها لم تدعم هذه الخطوة بعرض أي بديل مناسب للوكالة. وقدر جهاز الأمن منذ كانون الثاني، بأن الصعوبة الأساسية في الحملة ضد الأونروا لم تكن لإقناع العالم بأن الوكالة إشكالية، بل الإقناع بالبديل.

دبلوماسي غربي من دولة استأنفت التمويل، قال إن قرار حكومته لفعل ذلك ينبع من سببين: "الدلائل التي عرضتها إسرائيل لم تكن حازمة بشكل كاف، ولم تقنع بأن الأمر يتعلق بظاهرة واسعة وليس بحالات منفردة"، وأضاف: "إضافة إلى ذلك، شاهدنا كيف يتدهور الوضع الإنساني في غزة إلى خطر الجوع، وأدركنا أنه ليس الوقت المناسب لإظهار الحكمة. ولو كانت هناك طريقة لتقديم الغذاء لمليوني شخص في غزة بدون الأونروا لكنا مستعدين لفحص ذلك. ولكن يبدو أنه لا يوجد. وفي أوساط الاتحاد الأوروبي إجماع بأن دعم الأونروا يجب أن يستمر في الوضع الحالي رغم ادعاءات إسرائيل".

* * *

هآرتس: "أرشيف هآرتس مليء بجرائمهم".. أتذكرون ما فعله أفراد "نيتساح يهودا" بالعجوز أسعد؟

بقلم جدعون ليفي

ليلة من ليالي كانون الثاني الباردة. الساعة: دقائق بعد الثالثة. عبد المجيد أسعد كان في طريقه إلى بيته في سيارته. منذ عودته قبل 11 سنة من منفى طويل في الولايات المتحدة بسبب الشيخوخة، أكثر من قضاء الوقت مع أصدقاء طفولته في القرية، يشربون القهوة ويلعبون الورق ويتحدثون حتى وقت متأخر في الليل. كل مساء عند واحد. هكذا أيضاً كان الأمر في مساء 12 كانون الثاني 2022.

جلجليّا في محافظة رام الله، هي قرية فيلّات، معظم سكانها يعيشون في الولايات المتحدة. في الساعة الثالثة فجراً كان الشارع خالياً ومظلماً. فجأة، لاحظ أسعد بعض الجنود يقفون قرب بقالة عليّ. قفزوا في وسط الشارع وأوقفوه. العجوز ابن الثمانين ذعر حتى الموت. أراد الوصول إلى بيته بسلام. أمره الجنود بالنزول من السيارة. حاول أن يرفض ولكن أحدهم أنزله بالقوة. وكبله الجنود الآخرون فوثقوا يديه وراء ظهره بأصفاد سوداء، التي وجدت بعد ذلك.

وضع الجنود قطعة قماش على فمه، وعصبوا عينيه وجروه بالقوة إلى موقع بناء "فيلّا" تم استكمال بنائها للتو. سقط حذاؤه وسار حافياً بقدم واحدة. كان وزن أسعد ثقيلاً ويعاني من تنفس ثقيل. قريته غنية وهادئة. وصل إليها الجنود من أجل التنكيل بالسكان لا غير. وقرروا اعتقال أي شخص يسير في الليل، من الشخص الذي يأخذ الخبز إلى القرية وحتى بائع الخضراوات، وأسعد أيضاً. لقد فتشوه، ربما أن هذا الأمريكي ابن الثمانين يحمل على جسده متفجرات، وتركوه ببلوزة خفيفة في ليلة باردة.

عندما وصلوا إلى ساحة موقع البناء، حيث احضروا قبل ذلك عدداً من المعتقلين، رماه الجنود أرضاً، وسقط مكبلاً على بطنه. رموه في الزاوية اليسرى في الساحة قرب أكياس رمل كانت هناك، كما يرمون كيساً من الرمل. "لماذا لم يجلبوا له كرسياً على الأقل؟"، تساءل في اليوم التالي شقيقه عامر وهو يبكي، الذي جاء لزيارته من قرية راسين في ويسكنسن بعد 11 سنة.

أصبحت ساحة الفيلّا منشأة اعتقال للمعتقلين في رحلة صيد ليلية دبرها الجنود: خمسة من الأبرياء، أحدهم بائع الخضراوات ممدوح عبد الرحمن، الذي قال لنا إنه عندما نام في الساحة ووقف الجنود فوق رأسه مصوبين البنادق، شعر بأن جسده ارتطم بشيء ثابت، ولكن لم يخطر بباله أن هذا الشيء هو شخص ميت.

توفي أسعد بسبب الخوف والبرد. في الساعة الرابعة فجراً، عندما عرف الجنود أنه مات، فكوا قيوده لطمس الأدلة وتركوا المكان. ضحيتهم كان يمكن أن تكون جدهم. لو أن فلسطينياً فعل ذلك بجد أحد الجنود، لاهتزت إسرائيل: حيوانات، كيف ينكلون بكبار السن؟

أحداث تلك الليلة كما رويت لنا عندما وصلنا القرية، لن أنساها. منظر العجوز الذي رمي على الأرض وهو مكبل ومغلق الفم لا تغيب من بالي. بسرعة، تبين أن الجنود كانوا مرة أخرى، نعم مرة أخرى، هم جنود الكتيبة ذات الاسم المخيف "نيتساح يهودا".

أرشيف "هآرتس" مليء بوصف جرائمهم. ولسوء حظهم أن الضحية في هذه المرة كان شخصاً يحمل الجنسية الأمريكية. بعد سنتين لم يتم فيها تقديم أي جندي للمحاكمة على موت العجوز، قرر الأمريكيون التوقف عن صمتهم عندما يقوم جنود الجيش الإسرائيلي بقتل مواطنيهم. بني غانتس خاف، واتصل بسرعة مع وزير الخارجية الأمريكي، وقال له كيف يفعلون ذلك بالجنود الأبطال في الجيش الأخلاقي، وحتى من الكتيبة التي تحمل اسم الخلود. من أجل ذلك نحتفظ بغانتس. إسرائيل أهينت ودهشت. قد يفرض الأمريكيون عقوبات على مزيد من الوحدات في الجيش. وربما يكتشفون أن كل جندي يخدم في "المناطق" [الضفة الغربية] يقوم بالتنكيل في النهار وفي الليل. يا ليت!

* * *

هآرتس: "الفيتو" الأمريكي الأخير في وجه الفلسطينيين: عذر أقبح من ذنب

هي خطوات مهمة تدل على تغيير في النهج الأمريكي تجاه رموز الاحتلال والاستيطان والأبرتهايد والكهانية. ها هي الإدارة الأمريكية تقرر فرض عقوبات على رجل اليمين المتطرف بنتسي غوفشتاين وعلى منظمة "لاهفا"، بعد أن فرضت عقوبات على مستوطنين عنيفين؛ وها هي الإدارة تعتزم لأول مرة فرض عقوبات على كتيبة "نيتسح يهودا" التي ارتبط اسمها ببضع حالات عنف وتنكيل بالفلسطينيين، وعلى رأسها موت عمر أسعد ابن الـ 80 ذي الجنسية الأمريكية، الذي ضربه جنود الكتيبة، وقيدوه، وغطوا فمه وعينيه وألقوه أرضاً وتركوه ليموت.

ظاهراً، تستهدف هذه الخطوات تحديد الاتجاه الوحيد الذي ينبغي لإسرائيل أن تسير فيه إذا كانت تريد مواصلة التمتع بشرعية دولية ومن الحماية الخاصة التي توفرها لها صديقتها الأفضل في العالم، الولايات المتحدة. هذه هي طريقة رسم

حدود لإسرائيل، بكل معنى الكلمة: نعم للديمقراطية التي تحترم القانون الدولي وحقوق الإنسان في أراضيها السيادية، ولا لمشروع الاستيطان والسطو والأبرتهايد من خلف الخط الأخضر.

تستوي هذه الخطوات أيضاً مع إصرار أمريكي ظاهر على حاجة إسرائيل للموافقة على بحث جدي في "اليوم التالي"، والعودة للمسار السياسي. وعليه، فليس واضحاً قرار واشنطن استخدام الفيتو على مشروع قرار في مجلس الأمن لقبول السلطة الفلسطينية عضواً في الأمم المتحدة. نائب السفير الأمريكي في الأمم المتحدة روبرت وود، شرح بأن "تصويتنا لا يعكس معارضة لاستقلال فلسطيني، بل هو اعتراف بأنها خطوة لن تأتي إلا بعد مفاوضات بين الطرفين".

هذا تفسير إشكالي يعبر عن موقف يغذي رفض إسرائيل السياسي لأي اعتراف من طرف واحد بدولة فلسطينية ويقوي رفضها حل الدولتين، والتطلع إلى ضم كل الأراضي المحتلة دون منح المواطنة للفلسطينيين.

إن محاولة عرض طلب الفلسطينيين الانضمام إلى الأمم المتحدة بديلاً عن مفاوضات سياسية بين الطرفين هي تلاعب إسرائيلي؛ لأنه لا تناقض بين الأمرين، لكن الأهم من ذلك، لأن إسرائيل لا تتخذ ولو خطوة واحدة كي تدفع قدماً ولو ظاهراً بمفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين ترفض باسمها الاعتراف أحادي الجانب. خمسون وجهاً للرفض السياسي؛ لقد امتنع نتنياهو على مدى 15 سنة عن إجراء أي مفاوضات مع محمود عباس، وفعل كل شيء لعرقلة جهود الوصول إلى التسوية التي بذلها جون كيري فترة ولايته. وعليه، فليس واضحاً لماذا تتبنى الولايات المتحدة المعارضة الإسرائيلية لخطوة تدفع قدماً للواقع إلى الحل السياسي المنشود. لا سبب لعدم الاعتراف بوجود دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وبالتوازي، الدفع قدماً بمفاوضات سياسية لتحقيق حل الدولتين. هكذا يكون احتمال لهذا الحل.

* * *

استطلاع: 63% يؤيدون استقالة قيادة الجيش الإسرائيلي

ترجمة: موقع عرب 48

حسب الاستطلاع، فإن 39% يتوقعون عملية عسكرية واسعة في لبنان، مقابل 36% الذين لا يتوقعون عملية كهذه. وفي حال جرت انتخابات للكنيست الآن، فإن أحزاب المعارضة ستحصل على 65 مقعدا مقابل 50 مقعدا لأحزاب الائتلاف

أظهر استطلاع نشرته صحيفة "معاريف" اليوم، الجمعة، أن أغلبية مؤلفة من 63% من الإسرائيليين يعتقدون أنه بعد استقالة رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ("أمان")، أهارون حاليفا، من منصبه بسبب إخفاق 7 أكتوبر، حان الوقت كي تستقيل بقية قيادة الجيش الإسرائيلي وأن تتحمل مسؤولية عن الإخفاق الأمني. وقال 18% إنه لا يؤيدون استقالات كهذه، فيما أفاد 19% بأنه ليس لديهم موقف حيال هذه المسألة. وتبين من الاستطلاع أن لا فرق بين مواقف المستطلعين من ناخبي الأحزاب الإسرائيلية. وتوقع 39% من المستطلعين أن يشن الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية كبيرة في لبنان، بادعاء أنها ستسمح بعودة سكان البلدات الإسرائيلية الحدودي بالعودة إلى بيوتهم، فيما لم يتوقع ذلك 36.% وقال 61% من ناخبي أحزاب اليمين أنهم يتوقعون عملية عسكرية واسعة في لبنان، بينما لا يتوقع 47% من ناخبي أحزاب الوسط – يسار عملية عسكرية كهذه، و34% يتوقعونها.

ووفقا للاستطلاع، تراجعت شعبية كتلة "المعسكر الوطني"، بقيادة بيني غانتس، وفي حال جرت انتخابات للكنيست الآن ستحصل على 29 مقعدا، مقابل 31 مقعدا في استطلاع الأسبوع الماضي. وحافظ حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو على عدد المقاعد التي حصل عليها الأسبوع الماضي، وهي 21 مقعدا. وحصل حزب "يش عتيد" برئاسة يائير لبيد على 13 مقعدا، وحزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان على 11 مقعدا. وحصل حزب شاس على 9 مقاعد، وحزب "عوتسما يهوديت" برئاسة إيتمار بن غفير على 9 مقاعد، وكتلة "يهدوت هتوراة" 7 مقاعد، والجبهة – العربية للتغير 5 مقاعد. وحصل حزب ميرتس والقائمة الموحدة والصهيونية الدينية وحزب "اليمين الرسمي" برئاسة غدعون ساعر على 4 مقاعد لكل منها.

وتشير هذه النتائج إلى أن أحزاب الائتلاف الحالي ستكون ممثلة بخمسين مقعدا، مقابل 65 مقعدا لأحزاب المعارضة، وبضمنها "المعسكر الوطني" الذي انضم للحكومة بعد الحرب على غزة. واعتبر 45% أن غانتس هو الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة، مقابل 36% الذين يعتقدون أن نتنياهو الأنسب.

* * *

واشنطن تدعم الهجوم القادم...حكومة الدماء: رفح فحزب الله و إيران.. الاحتلال يشُنّ هجومًا سافِرًا ضدّ مصروالأردن ويُطالِب القاهرة بإغلاق معبررفح

ترجمة: وكالة سما الاخبارية الفلسطينية

اعتبرت دولة الاحتلال الإسرائيليّ أنّ مصادقة الرئيس الأمريكيّ جو بايدن على رزمةٍ جديدةٍ من المعونات، هي بمثابة ضوءٍ أخضرٍ لشنّ الهجوم على مدينة رفح الفلسطينيّة في قطاع غزّة، وفي هذا السياق نقلت صحيفة (هآرتس) العبريّة عن وزيرٍ رفيعٍ في حكومة بنيامين نتنياهو قوله إنّ الخطّة الإسرائيليّة هي كالتالي، أولاً تنفيذ الهجوم على رفح، وبعد ذلك شنّ هجومٍ على حزب الله اللبنانيّ، أمّا الخطة الثالثة فهي فتح حربٍ مع الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، على حدّ تعبيره.
وفيما تتواصل استعدادات جيش الاحتلال للهجوم على مدينة رفح الفلسطينيّة، شنّت محافل رفيعة في المؤسسة الأمنيّة الإسرائيليّة هجومًا سافرًا ضدّ مصر، مُطالبةً النظام الحاكم في القاهرة بإغلاق معبر رفح فورًا، لافتةً في الوقت عينه إلى أنّه يتحتّم على حكومة بنيامين نتنياهو ممارسة الضغوطات السياسيّة من أجل إغلاق المعبر، الذي يقع تحت السيطرة المصريّة، وذلك على الرغم من حساسية القضية، وفق ما أكّدته المصادر لموقع (WALLA) الإخباريّ-العبريّ.

وطبقًا لمُحلِّل الشؤون العسكريّة في الموقع، أمير بوحبوط، فإنّ المؤسسة الأمنيّة في تل أبيب تعتقد أنّ حركة (حماس) تقوم بعمليات تهريبٍ بواسطة الأنفاق، وأنّ عمليات التهريب تشمل أيضًا، مواطنين فلسطينيين عن طريق المعبر إلى شبه جزيرة سيناء، وممن هناك يتّم تهريبهم إلى مناطق عديدةٍ في العالم، وفقًا لمزاعم المصادر.
ومضت المصادر ذاتها قائلةً إنّ مصر تعلم علم اليقين بأنّ هناك شخصيات رفيعة من حركة (حماس) تتواجد في القاهرة، ولا تفعل شيئًا من أجل طردهم خارج حدودها، لاعتقادها بأنّ طردهم سيؤثّر سلبًا على المفاوضات من أجل إبرام صفقة تبادل أسرى بين المقاومة الفلسطينيّة وإسرائيل، وأيضًا لأنّ تواجدهم في مصر يخدم النقاشات حول اليوم التالي، أيْ بعد أنْ تضع الحرب أوزارها، وتتضِح الصورة مَنْ سيتولّى السلطة في قطاع غزّة، طبقًا لأقوال المصادر الإسرائيليّة.
وشدّدّت المصادر الأمنيّة في تل أبيب على أنّه حان الوقت لطرد قادة (حماس) من القاهرة، أوْ ممارسة الضغوط الهائلة عليهم من أجل التقدّم نحو صفقة تبادل الأسرى، مُضيفةً أنّ مصر قادرة على أنْ تفعل أكثر ممّا تقوم به حتى الآن، في كلّ ما يتعلّق

بالمفاوضات حول صفقة التبادل، كما قالت.

وزعمت المصادر الإسرائيليّة أيضًا أنّه في اليومَيْن الأخيرَيْن أكّد قادة حماس الذين تستضيفهم قطر أنّهم ليسوا بصدد الانتقال من الدولة الخليجيّة إلى دولةٍ أخرى، مثل تركيّا، ولذا فإنّه من واجب قطر، كدولةٍ مُستضيفةٍ لقادة (حماس) أنْ تُمارِس عليهم الضغوط الجبارّة من أجل تليين مواقفهم، مدعيّةً أنّهم وضعوا شروطًا تعجيزيّةً وغيرُ منطقيّةٍ لإتمام صفقة التبادل، والتي ترفض إسرائيل الموافقة عليها.

مُضافًا إلى ما ذُكِر أعلاه، فإنّ محافل في جيش الاحتلال الإسرائيليّ انتقدت وبشدّةٍ حجم المساعدات المدنيّة التي يتّم إدخالها إلى قطاع غزّة، واصفةً المعونات بأنّها أكثر من اللازم، وأنّها تمنح حركة (حماس) بالعمل على استقرار القطاع، ونقل الموقع الإخباريّ الإسرائيليّ عن مصدرٍ عسكريٍّ رفيعٍ قوله إنّه في المملكة الأردنيّة الهاشميّة يوجد أقّل أكل ممّا يوجد في قطاع غزّة، على حدّ مزاعمه.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو قد أمر قيادة جيشه، علنًا، في شباط (فبراير) الماضي بإعداد خطةٍ للتهجير القسري لأكثر من مليون فلسطينيٍّ من رفح، المتاخمة للحدود المصريّة، مما يهدّد بتكريس النكبة الثانية للشعب الفلسطينيّ وبمفاقمة الإبادة الجماعية المستمرة منذ أكثر من نصف عامٍ في غزة المحتلة والمحاصرة.

وفي هذا السياق، قالت حركة المقاطعة، في بيانٍ تلقّت إنّ "رفح المكتظة أصلاً ازدادت اكتظاظًا بشكلٍ هائلٍ نتيجة نزوح مئات الآلاف من شمال ووسط غزة إليها نتيجة حرب الإبادة التي يشنّها الاحتلال، والتي تجمع بين التدمير الممنهج لكلّ مظاهر الحياة والحصار الذي يُهدّد كلّ شعبنا في غزة بالمجاعة والأمراض المعدية المستشرية"، على حدّ تعبيرها.

* * *

الاحتلال يسحب لواء ناحال من غزة ويقر بخسائر جديدة..

غادر لواء ناحال الذي يقسم قطاع غزة، ودخل مكانه اللواءان الاحتياطيان الثاني و679، بقيادة الفرقة 99، للسيطرة على المنطقة. وقالت مصادر عبرية إنه وخلال الأشهر الثلاثة الماضية تم تكليف اللواء ناحال بمهمة الحفاظ على الممر الذي يقسم قطاع غزة. وزعم جيش الاحتلال ان جنود اللواء قتلوا نحو 1000 مقاوم في الممر، ودمروا ن و20 كيلو مترا من الأنفاق. وأشار جيش الاحتلال الى اللواء يغاد لراحة قصيرة استعدادا للمهمة القادمة في غزة وهي اجتياح رفح.

وفي إطار الاستعدادات لاجتياح في رفح، وفقا لبيانات الجيش الاحتلال، تم حتى الآن نزوح حوالي 100-150 ألف مواطن من المنطقة الواقعة شمالا إلى منطقة المواصي وخان يونس. وقالت إن نحو 1.2 مليون شخص لا يزالون في رفح وستعمل على إخراجهم في وقت لاحق.

* * *

يتسحاك بريك: الجيش الإسرائيلي يكذب حول أعداد القتلى من حماس

أكد اللواء يتسحاك بريك، رئيس الكليات العسكرية في الجيش الإسرائيلي سابقًا، أن قادة الجيش يبالغون في أعداد مقاتلي حركة حماس الذين قتلوا في الحرب على غزة. جاء ذلك في مقابلة مصورة تم بثها خلال الأسبوع الحالي. وقال يتسحاك بريك، إن الجيش الإسرائيلي أعلن منذ مدة عن 12 ألف قتيل من حركة حماس، ثم بعد أسبوع ونصف أعلن أن عدد القتلى أصبح

13 ألف، وهذا يعني أنهم قتلوا خلال أسبوع واحد ألف شخص، وكل يوم يتحدثون عن مقتل المئات، "وهذا تضخيم لا أساس له للأعداد" حسب قوله.

وشدد يتسحاك بريك، أن الجيش مازال يكذب أيضًا حول هجماته على حماس، "فالجيش لا يقاتل مقاتلي حركة حماس وجهًا لوجه، بل يخرجون من الأنفاق وينصبون الكمائن المفخخة ثم يدخلون الأنفاق، وهم لا يريدون الاشتباك وجهًا لوجه."
وأضاف، أن "ثقافة الكذب تطورت في أعلى المستويات داخل الجيش الإسرائيلي"، مبينًا أن جنرالات الجيش يقدمون لمجلس الحرب ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست معلومات ليست مبنية على حقائق، فالانطباع عندهم أهم من الحقائق" حسب قوله.

يتسحاك بريك، الذي يوصف بأنه أول شخص في إسرائيل حذر من أن الجيش عاجز عن صد هجوم مثل طوفان الأقصى، يتفق في تقديراته هذه مع تقديرات المسؤولين الأميركيين، الذين يؤكدون، بحسب تقارير وسائل إعلام أمريكية، أن أعداد القتلى التي تشير لها إسرائيل مبالغ فيها.

* * *